الأمم المتحدة

A/C.3/77/SR.52

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
14 April 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد بلانكو كونده ..... (الجمهورية الدومينيكية)

المحتويات

بيان باسم حركة بلدان عدم الانحياز

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدَّمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-25997 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05.

بيان باسم حركة بلدان عدم الانحياز

1 - **السيدة نوفروز** (أذربيجان): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن رؤساء دول وحكومات الحركة أكدوا في مؤتمر قمتها المعقود في عام 2019 على دور مجلس حقوق الإنسان في النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان، في سياق الاستعراض الدوري الشامل، على أساس التعاون والحوار البناء. وأعربوا أيضاً عن قلقهم العميق إزاء استمرار الممارسة المتمثلة في اتخاذ قرارات خاصة ببلدان بعينها في اللجنة الثالثة للجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان بصورة انتقائية. فهذه الممارسة تستغل حقوق الإنسان لأغراض سياسية، وتنتهك مبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية. كما تقوض التعاون، الذي يشكل أساس تعزيز جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً وحمايتها. ومن الضروري تحقيق مزيد من الاتساق والتكامل بين عمل اللجنة الثالثة وعمل مجلس حقوق الإنسان، لتجنب الازدواجية أو التداخل في أنشطتهما عند تناول حالات حقوق الإنسان. وأضافت أن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية التعاون الحكومية الدولية الرئيسية المعنية باستعراض مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بمشاركة كاملة من جانب البلد المعني، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجاته المتعلقة ببناء القدرات.

2 - وأردفت قائلة إن الدول الأعضاء في الحركة ترفض في هذا السياق الممارسة الحالية التي يتبعها مجلس الأمن في تناول مسائل حقوق الإنسان سعياً إلى تحقيق الأهداف السياسية لدول معينة. ومن المهم للغاية إجراء الاستعراض الدوري الشامل كآلية تعاونية عملية المنحى بطريقة محايدة وشفافة وغير انتقائية وبناءة وغير تصادمية وغير مسيّسة، استناداً إلى معلومات موضوعية وموثوقة وحوار تفاعلي. وقالت إن الدول الأعضاء في الحركة تولي أهمية كبيرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها باحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً ومراعاتها وحمايتها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وتدين إدانة قاطعة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن أعمال وأنشطة العنف، والحالات التي تخلّ بالتمتع الكامل بهذه الحقوق والحريات. وأضافت قائلة إن جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، هي حقوق عالمية مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتصرف أو التجزئة. وينبغي تناول مسائل حقوق الإنسان على نحو عادل ومتكافئ، مع التزام الموضوعية واحترام السيادة الوطنية للدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومبادئ الحياد والانتقائية والشفافية، تمشياً مع الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد.

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدَّمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/C.3/77/L.32)

مشروع القرار A/C.3/77/L.32: حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

3 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

4 - **السيد كليما** (تشيكيا): عرض مشروع القرار باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إنه يعكس الشواغل المتعلقة بتردي حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعدم حدوث تحسُّن في هذا الصدد، مقارنة بالعام الماضي. وقد تم تحديث النص في ما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعاون في مجال اللقاحات والمكلف الجديد بولاية في إطار الإجراءات الخاصة، ويواصل دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات والمشاركة. وينبغي توجيه رسالة واضحة إلى سلطات البلد لحضها على اتخاذ خطوات فورية لتحسين حالة حقوق الإنسان. وينبغي أيضاً إبداء الدعم المستمر لولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتبها الميداني في سيول، لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويتبع الاتحاد الأوروبي سياسة "التحاور المقترن بالنقد" في ما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي الوقت الذي يُعرض فيه مشروع القرار في محاولة لتوجيه الانتباه الدولي إلى حالة حقوق الإنسان، فإنه يقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في تحسينها.

5 - **السيد محمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدِّمي مشروع القرار: إسرائيل، وأندورا، وبالاو، والبوسنة والهرسك، وتوفالو، وجورجيا، وسان مارينو، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وكيريباس، وليبريا، والمكسيك، وملديف، وناورو، والنرويج، ونيوزيلندا.

6 - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يدين بشدة مشروع القرار ويرفضه رفضاً قاطعاً باعتباره

مؤامرة سياسية لا تمتّ بصلة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأضاف أن تكرار اعتماد النص سنوياً يشكل استفزازاً سياسياً خطيراً يفتعله ويقوده الاتحاد الأوروبي، تمشياً مع سيناريو حقوق الإنسان الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية، ويسعى إلى خنق بلده. والشواغل المزعومة التي طرحت في مشروع القرار لا تستحق المناقشة، لأنها تعج بالخداع والإنكار العنيد والتحيز والعداء تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تدمج مبدأ الشعب أولاً في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، من أجل كفالة حقوق السكان ومصالحهم بصورة حازمة ومنهجية من الناحيتين القانونية والعملية. وقد ألحق مقدِّمو مشروع القرار في ما مضى ألماً وبؤساً لا يوصفان بالمدنيين الأبرياء في كثير من البلدان، من خلال اعتداءات ومذابح خارجة على القانون بذريعة حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية. وبعد أن تسبَّبت كوريا الجنوبية في كوارث ناجمة عن النشاط البشري نتيجة لسوء إدارتها للشؤون الوطنية، لم تتورع عن الدخول في صدام دموي بين الأشقاء لا قبل لأحد بالسيطرة عليه وتضخيم مسألة حقوق الإنسان لتفادي النقد على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويحاول المنتهكون الرئيسيون لحقوق الإنسان تحويل الأمم المتحدة إلى مسرح للمواجهة، بدلا من أن تكون محفلا للحوار والتعاون، وإساءة استخدامها لتبرير تدخلهم في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. لذلك فإن أعمالهم تستحق الإدانة من قبل المجتمع الدولي.

7 - وأردف قائلا إن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تتقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأن تنبذ التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين، ضماناً للحياد والموضوعية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. غير أن الولايات المتحدة وبلداناً غربية أخرى، بما فيها أعضاء الاتحاد الأوروبي، تستخدم مسائل حقوق الإنسان كأداة سياسية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والإطاحة بأنظمتها، وتسيء استخدام الأمم المتحدة لتحقيق مآربها الخفية. وفي حين أن تلك البلدان تعاني من أدواء اجتماعية، بما في ذلك العنصرية والتمييز العنصري وأزمات اللاجئين والعنف الجنسي والقتل والاتجار بالبشر والجرائم المتصلة بالأسلحة النارية، فإنها تواصل التشهير بدول أخرى بريئة، وهو ما يشكل إهانة لا تُغتفر للعدالة الدولية وحقوق الإنسان. وقال إن بلده ملتزم التزاماً راسخاً بالمساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولن يتسامح مع أي محاولات للتشهير بنظامه الاجتماعي، الذي يقدِّره شعب هذا البلد. وقال إن وفد بلده يشجب بشدة مشروع القرار المقدَّم من الاتحاد الأوروبي ويرفضه باعتباره انتهاكاً خطيراً لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يُقصد به التحريض على الصدام. وينبغي أن تنأى جميع الوفود بنفسها عن هذا النص.

8 - **السيد بوفِدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم بشأن بند جدول الأعمال ككل باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن تقديم قرارات تتعلق ببلدان بعينها دون موافقة الدول المعنية يشكل انتهاكاً لمبادئ الحياد والموضوعية والشفافية واللاانتقائية وعدم التسييس وعدم التصادم. كما أنه يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة ويقوض تنمية العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وترفض المجموعة رفضاً قاطعاً جميع المعايير المزدوجة التي تقوض حقوق الإنسان وتحول دون إحراز تقدم في هذا المجال، ولا تزال تشعر بالقلق إزاء انتشار الآليات الانفرادية التي تهدف إلى إجراء تقييمات محايدة لحالة حقوق الإنسان في دول بعينها، دون موافقتها ومشاركتها على النحو الواجب. كما أنها ترفض الممارسة الحالية لمجلس الأمن المتمثلة في تناوله لمسائل خارجة عن نطاق ولايته، بما في ذلك عن طريق معالجة مسائل حقوق الإنسان سعياً إلى تحقيق الأهداف السياسية لبعض الدول. فهذه الممارسة تتنافى مع المثل العليا للمنظمة وتشكل انتهاكاً لمقاصد ومبادئ ميثاقها، التي تُلزم جميع الدول الأعضاء بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة للجميع وتشجيع احترامها دون تمييز.

9 - وأردف قائلا إن من الضروري الكف عن تسييس حقوق الإنسان، وأفضل طريقة لتعزيز وضمان الإعمال الكامل والفعال لركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة هي تعزيز تعددية الأطراف، مع التقيد الصارم بالمبادئ المذكورة أعلاه. ويتيح الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان فرصاً هامة للمضي قدماً نحو تحقيق هذه الغاية، بطريقة عادلة وبناءة، على أساس الحوار والتعاون والاحترام المتبادل، ووفقاً للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي المساواة في السيادة بين جميع الدول، وحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

10 - وتحدث في ختام كلمته بصفته الوطنية فقال إن وفد بلده يود أن ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.3/77/L.32.

11 - **السيد غفور** (سنغافورة): قال إن وفد بلده، من حيث المبدأ، لا يؤيد تقديم مشاريع قرارات تتعلق بحقوق الإنسان في بلدان بعينها في إطار اللجنة الثالثة، لأن هذه المشاريع، للأسف، تتبع نهجاً انتقائياً

بشكل متزايد وتحركها اعتبارات سياسية. وهذه النصوص مثيرة للانقسام بطبيعتها وتؤدي إلى نتائج عكسية، لأنها لا تُحدث تغييراً في حياة الناس. وبدلا من ذلك، ينبغي معالجة مسائل حقوق الإنسان عن طريق آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان، التي أنشئت لهذا الغرض تحديداً. ولهذا السبب، ستظل سنغافورة على موقفها المتمثل في الامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها داخل اللجنة، كلما طُرحت للتصويت. وهذا الموقف لا يشمل مضمون قضايا مسائل حقوق الإنسان التي تطرح في أي من مشاريع القرارات. وجميع الدول الأعضاء ملزمة بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

12 - **السيد شارما** (الهند): تكلم بشأن بند جدول الأعمال ككل، فقال إنه يجب المضي في تنفيذ برنامج حقوق الإنسان، بطريقة عادلة مع إيلاء الاحترام الواجب لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثل السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وينبغي أن توجِّه روح الحوار والتعاون البناءين عمل اللجنة لمواصلة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وقال إن وفد بلده لا يؤيد إنشاء آليات لحقوق الإنسان خاصة ببلدان بعينها دون موافقة البلد المعني، ولا اعتماد مشاريع قرارات خاصة ببلدان بعينها في مجال حقوق الإنسان. ويؤدي التركيز الانتقائي على بعض مسائل حقوق الإنسان وحالاتها يعود بنتائج عكسية على ولاية اللجنة المتمثلة في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي. ولذلك، لا تؤيد الهند مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها.

13 - **السيدة شو** دايزو (الصين): قالت إن وفد بلدها يؤيد دائماً المعالجة السليمة للخلافات في مجال حقوق الإنسان، من خلال الحوار البناء والتعاون، على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وتعارض الصين التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين وإثارة الصدام. وهي لا توافق على ممارسة الضغط على البلدان الأخرى باسم حقوق الإنسان من خلال إنشاء آليات لحقوق الإنسان خاصة ببلدان بعينها، دون موافقة البلدان المعنية. وبما أن الظروف الوطنية ومستويات التنمية تختلف من بلد إلى آخر، ينبغي أن يحمي المجتمع الدولي الحق المشروع في التنمية، وأن يحترم النظم السياسية والمسارات الإنمائية المختارة بصورة مستقلة، وأن يعارض الهيمنة وسياسات القوة وفرض قواعد غير عادلة وإرادة قلة من البلدان. ويتجاهل مشروع القرار جهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإنجازاتها على صعيد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويغض الطرف عن التعدي على حقوق الإنسان المكفولة لسكانها من جراء التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها بعض البلدان. وقالت إن الصين تشعر بقلق بالغ من أن يكون مشروع القرار هو في الواقع محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد، بذريعة حقوق الإنسان، وبالتالي لن تنضم إلى توافق الآراء بشأن النص.

14 - **السيد شيمبيندي** (زمبابوي): قال إن بلده اتخذ موقفاً مبدئياً ضد مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها، وهو ملتزم بميثاق الأمم المتحدة روحاً ونصاً في ما يتعلق بمبادئ التضامن والتعاون والمساواة واللاانتقائية والموضوعية والحوار الحقيقي في عمل المنظمة. وتتعارض مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها مع هذه المبادئ لأنها مثيرة للانقسام ومسبِّبة للجدل والصدام، ولذلك فإن زمبابوي تؤيد الوفود التي تواصل الإعراب عن مخاوف بشأنها. فهذه النصوص تؤدي إلى تسييس مسائل حقوق الإنسان ولا تقدِّم حلولا مستدامة للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان أو تساعد في معالجتها. وأضاف أن وفد بلده ما زال ملتزماً بدعم وتعزيز الحقوق الأساسية وغير القابلة للتصرف لجميع الشعوب، ويعترف بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع لها. وأضاف أن تعددية الأطراف مرادفة للحوار والاحترام المتبادل لسيادة الدول الأعضاء، وينبغي أن يكون الحوار هو الحل المفضل لمعالجة الثغرات في مجال حقوق الإنسان، حيثما وجدت. وفي ضوء ما تقدم، لا تؤيد زمبابوي مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها وستصوت ضد مشاريع القرارات المطروحة للتصويت.

15 - **السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي): قال إن مشروع القرار مثال للتدخل السافر في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. وقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل موقفها من مشروع القرار المسيس وبذلك تصرفت بشكل صحيح وحكيم وكما ينبغي لأي دولة تحترم نفسها. ويود الوفد الروسي أن يحذو حذوها لذا فهو ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

16 - **السيد مورالِس دافِلا** (نيكاراغوا): قال إن وفد بلده يعارض تقديم تقارير ومشاريع قرارات خاصة ببلدان بعينها كل سنة إلى اللجنة، فهي تقارير ومشاريع قرارات انتقائية وغير موضوعية ومسيّسة، ويتم إعدادها دون موافقة الشعوب والحكومات المعنية. وأضاف أن الحوار والتعاون هما دائماً الحل المفضل، خاصة خلال فترة التعافي بعد جائحة كوفيد-19. وينبغي أن يُظهر المجتمع الدولي تضامنه وأن يعزز تعددية الأطراف. وينبغي احترام الشؤون الداخلية للدول، دون اللجوء إلى تدخلات خارجية أو تسييس مسائل حقوق الإنسان. وينبغي ألا تكون هناك شروط أو ضغوط خارجية، مثل فرض تدابير قسرية

انفرادية غير قانونية لا تيسّر التسوية السلمية للنزاع. ولا تزال نيكاراغوا ملتزمة بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وتود أن تنأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

17 - **السيد خاني جوباباد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن استمرار اللجنة في الاعتماد الانتقائي لمشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها واستغلال ذلك المنبر لأغراض سياسية يتعارض مع مبادئ العالمية واللاانتقائية والموضوعية في معالجة مسائل حقوق الإنسان. والتعاون والحوار ضروريان لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، غير أن مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها تقوض هذا النهج. ويمكن معالجة حالات حقوق الإنسان بطريقة متساوية وغير تمييزية، من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان، التي تشكل القناة المناسبة لاستعراض حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، بمشاركة مجدية من البلدان المعنية. وفي ضوء ما تقدم، تنأى جمهورية إيران الإسلامية بنفسها عن مشروع القرار وتدين بشدة جميع التدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة، ضد شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

18 - **السيدة موزغوفايا** (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها يعارض باستمرار النظر في مواضيع تتعلق ببلدان بعينها في الأمم المتحدة لأنها تقوض مبادئ الموضوعية والحياد واللاانتقائية، وتزيد المواجهة بين الدول وتضع عوائق إضافية أمام المساواة في الحقوق والحوار البناء. ولذلك فإن وفد بلدها يود أن ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار لأنه لن يحسّن بأي حال من الأحوال حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

19 - **السيد ياماناكا** (اليابان): قال إن وفد بلده يرحب بمشروع القرار. وقد اختطفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قسراً العديد من المواطنين اليابانيين في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، في واحد من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها ذلك البلد، وهو ما تسبب في قلق بالغ وعرّض أرواح أبناء شعبه وسلامتهم للخطر. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالإشارات إلى مسألة الاختطاف الواردة في تقريري المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمين العام. فقد عانى المختطَفون وأسرهم لسنوات عديدة، وكثير منهم قد تقدّموا في السن وتوفوا دون أن يروا أحباءهم مرة أخرى. والوقت عامل جوهري ويتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تأخذ في الاعتبار على وجه الاستعجال آراء المجتمع الدولي، على النحو الوارد في مشروع القرار، وأن تصغي لأصوات الضحايا وأسرهم، وأن تتخذ إجراءات عملية لحل المسألة بسرعة، بما في ذلك إعادة جميع المختطَفين. وينبغي اعتماد مشروع القرار بتأييد جميع الدول الأعضاء.

20 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يرفض، من حيث المبدأ، تسييس وانتقائية مشاريع القرارات المتعلقة ببلدان بعينها بشأن مسائل حقوق الإنسان. وأعرب عن أسف وفد بلده وعدم قبوله لما حدث من إنشاء ولايات وتقديم تقارير عن بلدان معينة، دون أي تشاور مع هذه البلدان. ومن غير المقبول أيضاً إلقاء التهم والكيل بمكيالين، والتستر في الوقت نفسه على ممارسات دول أخرى قد تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن شأن اعتماد مشروع القرار أن يخلق صداماً، دون أن يؤدي إلى تعاون بناء، ومن ثم فهو يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ويؤدي إلى زرع بذور الانقسام بين الدول. ويشكل تسييس قضية نبيلة متعلقة بحقوق الإنسان محاولة لتقويض دولة عضو، وتنأى الجمهورية العربية السورية بنفسها عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

21 - **السيدة ميكائيل** (إريتريا): قالت إن وفد بلدها، نظراً لموقفه المبدئي والثابت المناهض لتسييس حقوق الإنسان، يعارض بشدة مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها؛ فهي مشاريع انتقائية وتؤدي إلى نتائج عكسية ومليئة بالمعايير المزدوجة. ومن الواضح أن هذه النصوص، التي تخدم غرض التحرش ببعض البلدان بينما تتجاهل الانتهاكات التي ترتكبها بلدان أخرى، تحركها اعتبارات سياسية. وأضافت أن وفد بلدها يدعو إلى وضع حد للنهج الانتقائي المتبع في تناول حقوق الإنسان، والذي لا يعزز حقوق الناس على أرض الواقع. وينبغي في هذا الصدد تناول مسائل حقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، بطريقة متساوية وعادلة تحترم السيادة الوطنية، وتهدف إلى النهوض بالتعاون والشراكة وتعزز حقوق الإنسان.

22 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/77/L.32.*

23 - **السيدة رودريغيس أباسكال** (كوبا): قالت إن وفد بلدها لا يؤيد الولايات أو مشاريع القرارات التي تقدَّم لأسباب انتقائية وتمييزية وتكون ذات دوافع سياسية، دون موافقة البلدان المعنية. ولذا، فإنه ينأى بنفسه عن مشروع القرار. وأضافت أن هذه النصوص لا تقدم شيئاً لتحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، بل تشجع التصادم وانعدام الثقة، ولا تستهدف سوى البلدان النامية التي تواجه بالفعل تدابير قسرية انفرادية. وقالت إن مؤيدي النص يعتدون على الحقوق ذاتها التي تبرّر، فيما يبدو، هذا النهج وذلك باختيارهم معاقبة جمهورية كوريا

الشـــعبية الديمقراطية وتوقيع جزاءات عليها. وعلاوة على ذلك، فإن مشـروع القرار خطير لأنه يورط مجلس الأمن في مسـائل لا تدخل في نطاق اختصاصه. ولا يمكن أن تنضم كوبا إلى توافق الآراء بشأن هذا النص أو أن تتواطأ في محاولة تهدف إلى حرمان شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من حقه في السلام وتقرير المصير والتنمية. ولن يتسنى إحراز تقدم فعال في حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان الواجبة لجميع الشـــعوب إلا من خلال التعاون الدولي والحوار القائم على الاحترام والامتثال الصارم لمبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية. ولا يوجد بلد محصّن ضد مواجهة تحديات في هذا المجال، وينبغي أن يُسمح للاستعراض الدوري الشامل بتيسير إجراء مناقشة غير مسيسة يمكن أن تعزز التعاون القائم على الاحترام مع البلد المعني. وقالت إن الموقف الذي اتخذه وفد بلدها لا يحكم مسبقاً بأي شكل من الأشكال على أهمية المسـائل المعلقة الأخرى المتعلقة بالمختطَفين، التي تتطلب حلا عادلا ونزيها تتفق عليه جميع الأطراف المعنية.

24 - **السيد ترونغ دانغ** (فييت نام): قال إنه على الرغم من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، فإن التعاون الدولي الحقيقي والتقيد بمبادئ الموضـوعية والحياد واللاانتقائية هما السـبيل الأمثل للمضـي قدماً في سـبيل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسـان على نحو فعال. وينبغي استخدام الاستعراض الدوري الشامل لإجراء مناقشات غير مسيسة وغير انتقائية وتشـجيع التعاون القائم على الاحترام مع البلد المعني. وقال إن وفد بلده يود الإعراب عن تعاطفه مع ضـحايا الاختطاف وأسرهم، ويدعو الأطراف المعنية إلى الدخول في حوار، من أجل إيجاد حل لهذه المسألة يكون مُرضياً لكل طرفين.

25 - **السـيد جونسُـن** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأضـاف أن مشـروع القرار، الذي اعتمد بتوافق الآراء، يبعث برسالة لا لبس فيها إلى حكومة ذلك البلد ويكرر مطالب المجتمع الدولي التي طال أمدها باتخاذ إجراءات فعلية لوضـع حد لانتهاكاته الممنهجة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وينبغي أن تعترف جمهورية كوريا الشـعبية الديمقراطية بوجود انتهاكات من جانبها لحقوق الإنسـان وبحجم هذه الانتهاكات، بما في ذلك نظامها الواسع النطاق لمعسكرات الاعتقال السياسي، والاحتجاز التعسفي، وانعدام حرية الدين أو المعتقد. وينبغي أن يغتنم البلد الفرصـة السـانحة للتعاون البناء والصـادق مع المقررة الخاصـة الجديدة من أجل النهوض بمسـؤولياته تجاه أضـعف أفراد شـعبه وأن يسـمح للمنظمات الإنسـانية بالوصـول الكامل والآمن ودون عوائق لتقديم المسـاعدة إلى المحتاجين. ويجب أن تكون التدابير التقييدية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 متناسبة وألا تُستخدم لزيادة تكبيل حريـة المواطنين أو تقييد قـدرة المجتمع الـدولي على التعـامـل مع السلطات في بيونغ يانغ. وينبغي ألا تحوّل الموارد بعد الآن عن وجهتها إلى برامج الأسلحة غير المشروعة، وينبغي التركيز على إحداث تغيير وتحسين دائمين من أجل شعب كوريا الشمالية.

26 - **السيد جونكود هوانغ** (جمهورية كوريا): قال إن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء لسنوات متتالية دليل على التأييد الواسع والقوي لهذه المسألة. وينبغي ألا تغض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الطرف عن الشواغل المستمرة بشأن حالة حقوق الإنسان فيها والدعوات المنادية بتحسينها. وأضاف أن حكومة بلده تلاحظ مع القلق أن أوضاع حقوق الإنسان والحالات الإنسانية لأكثر السكان ضعفاً في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد ساءت جراء فرض تدابير مكافحة كوفيد-19. ومما يؤسف له أن الموارد التي ينبغي إنفاقها على تحسين هذه الأحوال تحوَّل عن وجهتها بدلا من ذلك إلى التطوير المستمر لأسلحة الدمار الشامل. وقال إن وفد بلده يضم صوته إلى المجتمع الدولي في إدانة الانتهاكات المستمرة والممنهجة والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان من جانب النظام الحالي، ويحث هذا النظام على اتخاذ تدابير فعالة لتحسين سجله، تمشياً مع توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها التوصيات الواردة في مشروع القرار وفي تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/77/522).

27 - واسترسل قائلا إن وفد بلده لن يرد على أي اتهام لا أساس له من الصحة وجّهته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد حكومته، بيد أن العبارات السخيفة بشأن المأساة الأخيرة التي وقعت في بلده واستمرار الاستفزازات المتعلقة بالقذائف تظهر تجاهلا صارخاً لحقوق الإنسان. وأضاف أن جمهورية كوريا تشعر مرة أخرى بخيبة أمل إزاء تلك الأعمال القاسية، وينتابها حزن عميق إزاء هذه المأساة، وتبذل كل جهد ممكن لضمان دعم الضحايا والمساءلة ومنع أي تكرار للمأساة.

28 - **السيد أندرياس لينغاد** (الفلبين): قال إن وفد بلده ينأى بنفسه عن الفقرة 12 من مشروع القرار وعن جميع الفقرات الأخرى التي تشير إلى المحكمة الجنائية الدولية في مشـاريع قرارات اللجنة الثالثة. وذكر بأن بلده انسحب من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام 2019 واتخذ موقفاً مبدئياً ضد أولئك الذين يسيسون حقوق الإنسان ويتجاهلون استقلال الأجهزة والوكالات التي تؤدي عملها بشكل جيد في

الفلبين. ويرتكز نظام روما الأساسي على مبدأ التكامل لا الحلول محل البلدان. فهو يقر بأن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية ولديها الحق في ذلك وأن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها أن تمارس الولاية القضائية إلا عندما تتقاعس النظم القانونية الوطنية عن القيام بذلك أو تعجز عنه. ولا يمكن أن تحل المحكمة الجنائية الدولية محل محاكم محلية تؤدي وظائفها بالكامل.

مشروع القرار A/C.3/77/L.33/Rev.1: حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

29 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

30 - **السيد الواصل** (المملكة العربية السعودية): عرض مشروع القرار أيضاً باسم الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، فقال إن أقليات الروهينغيا تعرضت على مدى عدة عقود لانتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان الواجبة لها، مما أدى بها إلى الفرار من بلدها. فقد فر أكثر من مليونين من لاجئي الروهينغيا إلى بنغلاديش، ويعيش مئات الآلاف منهم في معسكرات اعتقال. وقد ساءت حالة هذه الأقليات في ميانمار، مما يثير شواغل بشأن منع عودتها الطوعية. وأضاف أن انتهاك حقوق الإنسان الواجبة لهم مدعاة للشجب، وينبغي أن تفي ميانمار بالتزاماتها الدولية وأن تضمن سلامة وأمن شعبها، بما في ذلك مسلمو الروهينغيا وغيرهم من الأقليات. وقال إن مشروع القرار متوازن ويسلط الضوء على حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات، استناداً إلى تقارير يعود تاريخها إلى شباط/فبراير 2021، عندما أُعلنت حالة الطوارئ. وقد اعتمد بتوافق آراء لم يسبق له مثيل لأول مرة في الدورة السابقة للجمعية العامة، مما يعكس وحدة المجتمع الدولي في ما يتعلق بحماية مسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار. وأضاف قائلا إن النص ينبغي أن يُعتمد بتوافق الآراء، فهو يسعى إلى تعزيز الجهود الرامية إلى منع المزيد من انتهاك حقوق الإنسان ومساعدة أفراد تلك المجتمعات المحلية على العودة إلى ديارهم.

31 - **السيد محمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدِّمي مشروع القرار: الأرجنتين، وأستراليا، وأندورا، وجزر مارشال، وسان مارينو، وسويسرا، وغواتيمالا، وكندا، وكوستاريكا، والكونغو، وكيريباس، وليبريا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

32 - **السيد تون** (ميانمار): قال إن مشروع القرار يبقي التركيز الذي تمس الحاجة إليه على طائفة الروهينغيا، ويدين بشدة الانتهاكات السابقة والمستمرة لحقوق الإنسان الخاصة بهم التي ترتكبها القوات المسلحة وقوات الأمن في ميانمار، بتوجيه من المجلس العسكري الحاكم غير القانوني. ويوصي مشروع القرار باتخاذ إجراءات ملموسة من أجل دعم إعادة الإدماج بشكل طوعي وآمن وكريم لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من النازحين، ويسعى إلى ضمان حصولهم على الخدمات وفرص التمثيل على نحو متساو وجامع، بما يتماشى مع حقوقهم الأساسية وأوامر محكمة العدل الدولية والتحقيقات الجارية التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، لم يعكس النص بشكل كاف حالة حقوق الإنسان المفجعة والمتدهورة في ميانمار في أعقاب الانقلاب العسكري غير القانوني الذي دبرته الديكتاتورية العسكرية في شباط/فبراير 2021. ولم يؤكد بما فيه الكفاية على ضرورة مساءلة المجلس العسكري الحاكم على الفظائع والاعتداءات التي ارتكبها ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى التسبب في أزمة إنسانية، وتهديد السلام والأمن الإقليميين. وعلاوة على ذلك، لم يطالب النص بفرض حظر على الأسلحة يستهدف الهجمات الجوية وهجمات المدفعية المتصاعدة التي يشنها المجلس العسكري الحاكم ضد المدارس والتجمعات العامة والقرى.

33 - ومضى يقول إن المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء ميانمار تعرضوا، لمدة 22 شهراً تقريباً، لأعمال لاإنسانية وإرهابية، كما أفادت بذلك عدة وكالات وآليات تابعة للأمم المتحدة. ولا يمكن معالجة حالة مسلمي الروهينغيا بمعزل عن غيرها، بل ينبغي التعامل معها بطريقة شاملة، بحيث يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة وحاسمة لمنع ارتكاب المزيد من الفظائع ووضع حد لإفلات العسكريين من العقاب. ويمكن لقرارات الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً حيوياً في هذا الصدد، ولكن فرصة سانحة للقيام بذلك ضاعت مرة أخرى. وختم كلامه قائلا إن وفد بلده سيؤيد مشروع القرار، وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تحذو حذوه وأن تعتمده بتوافق الآراء.

34 - **السيد كليما** (تشيكيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، فقال إن مشروع القرار تناول الفظائع المرتكبة ضد أقلية الروهينغيا والأقليات الأخرى، وضد جميع سكان ميانمار، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في شباط/فبراير 2021.

وقال إن الاستخدام العشوائي للعنف من جانب القوات المسلحة وقوات الأمن في جميع أنحاء البلد، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، واستمرار عمليات الاحتجاز التعسفي، والقيود غير المبررة المفروضة على الحريات الأساسية، من الأمور المثيرة للجزع ولا يمكن التسامح معها، ويلزم أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لوقف هذه الفظائع. وعلاوة على ذلك، فإن تكديس الأسلحة وتدفقها إلى ميانمار يقوضان حقوق الإنسان على نحو خطير، ويلزم وقفهما على الفور.

35 - ومضى يقول إن الملايين من أبناء الروهينغيا وغيرهم من الأقليات لا يزالون يتعرضون لانتهاكات حقوقهم الأساسية، ويؤدي الوضع الحالي في ميانمار إلى تبدُّد الآمال في عودتهم بشكل طوعي وآمن وكريم ومستدام من بنغلاديش ومن مختلف أنحاء المنطقة. ويبعث مشروع القرار برسالة قوية بشأن أهمية العمل الجاري الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، ويتعين على جميع البلدان أن تتعاون بالفعل مع آلية التحقيق المستقلة لميانمار، بما في ذلك عن طريق تيسير الوصول إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وختم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يساند جميع سكان ميانمار، بما في ذلك أقلية الروهينغيا والأقليات الأخرى، ويشدد على أهمية وإلحاحية التنفيذ الكامل لتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الذي طرحته رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

36 - **السيد دينغر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يشعر بقلق متزايد إزاء الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي أفيد بأن ميانمار ترتكبها، وعلى وجه التحديد جيشها، والتي تصاعدت حدتها إلى حد ممارسة العنف ضد شعب ذلك البلد، بما في ذلك أفراد المجتمع المدني والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان. فقد أدت الإجراءات التي اتخذها الجيش إلى كارثة إنسانية وكارثة في مجال حقوق الإنسان تعجِّل بتقويض العملية الديمقراطية التي تحققت بشق الأنفس خلال العقد الماضي. وأدت الأزمة المتفاقمة إلى استفحال ظروف السكان الأكثر ضعفاً، بمن فيهم مسلمو الروهينغيا وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي لممارسة الضغوط على الجيش من أجل وقف العنف، والإفراج عن الأشخاص المحتجزين ظلماً، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز العدالة والمساءلة، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ودعم شعب ميانمار في سبيل تحقيق تطلعاته في تحقيق السلام والديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب. وتدين الولايات المتحدة القمع المستمر الذي يمارسه النظام العسكري، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات منسقة لوقف نقل وبيع الأسلحة من جانب بعض الدول الأعضاء إلى الجيش وإنهاء التواطؤ في ما يرتكبُه من عنف وأعمال وحشية باستمرار. وفي ما يتعلق بالمسائل الأخرى ذات الصلة بمشروع القرار، قال إن وفد بلده يحيل اللجنة إلى بياناته العامة غير المختصرة، التي ستُنشر في الموقع الرسمي لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت. وختم كلامه قائلا إن حكومة بلده ستواصل العمل مع شركائها الدوليين من أجل النهوض بالعدالة والمساءلة عن الفظائع المذكورة آنفاً وتسليط الضوء على السلوكيات التي تقوض مصداقية النظام الحاكم.

37 - **السيدة دوكاس** (كندا): تكلمت أيضاً باسم أستراليا وآيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فقالت إن هذه البلدان تدين الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في ميانمار. ويشهد المجتمع الدولي تفاقم العنف والنزاع المسلح في ذلك البلد، منذ انقلاب عام 2021، الذي أطاح فيه النظام العسكري بالحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطياً. ومن الأمور التي تثير قلقاً عميقاً تقليص حقوق الإنسان والحريات، والاعتداءات على النشطاء المؤيدين للديمقراطية وإعدامهم مؤخراً، والتقارير التي تتحدث عن انتهاكات القانون الدولي والهجمات ضد المدنيين، وهذه الأمور لها آثار على الاستقرار والأمن المحليين والإقليميين، وتتضاءل بسببها آفاق العودة الآمنة والطوعية والمستدامة والكريمة للاجئي الروهينغيا. ويعترف مشروع القرار بأن أزمة الروهينغيا والانقلاب مترابطان بشكل لا ينفصم ولهما نفس الأسباب الجذرية. وعلى هذا النحو، ترحب بلدانهم بالتزام المجتمع الدولي المستمر بوضع حد لإفلات جيش ميانمار من العقاب، وتعزيز المساءلة عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي، والعمل من أجل تحقيق العدالة.

38 - ومضت تقول إن تصعيد الهجمات جواً وبالأسلحة الثقيلة يبعث على الأسى، ويؤدي تزويد ميانمار بالأسلحة إلى تيسير النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان. وحسبما دعا إليه قرار الجمعية العامة 287/75، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تمنع نقل وبيع وتوفير الأسلحة والمعدات العسكرية والمساعدات المادية والتقنية للنظام العسكري. ويجدر الثناء على الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لدعم التوصل إلى حل سلمي لصالح الشعب، وينبغي للنظام العسكري أن يتعاون بصورة مجدية مع الرابطة من أجل التنفيذ الكامل لتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الصادر عنها. وتشكل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك مشروع القرار والعمل الجاري الذي يضطلع به مجلس الأمن، جزءاً من نهج يسعى إلى معالجة الأزمة بطريقة تكمل

جهود الرابطة وتعززها. وختمت كلامها قائلة إنه ينبغي على النظام العسكري وقف جميع أعمال العنف فوراً، وإطلاق سراح المحتجزين، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

39 - **السيدة بنديكتا** (إندونيسيا): قالت إن استتباب السلام والاستقرار في ميانمار هو السبيل الوحيد لإيجاد حل عادل وشامل لمسألة مسلمي الروهينغيا. وستواصل إندونيسيا، بوصفها الرئيس القادم لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، العمل من أجل إيجاد حل سلمي ودائم. واتفق قادة الرابطة مؤخراً على أن توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط ينبغي أن يظل مرجعاً صالحاً وأن ينفذ بكامله، وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتقيد به. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي صرف الانتباه عن أقلية الروهينغيا والأقليات العرقية والدينية الأخرى في ميانمار. وينبغي مواصلة الجهود لتهيئة بيئة مواتية من أجل العودة الآمنة والطوعية والكريمة لمسلمي الروهينغيا. وبما أن الأزمة السياسية الجارية توجد عقبة أخرى أمام إعادتهم إلى الوطن، ينبغي إعطاء الأولوية لوقف الأعمال القتالية والعنف واستئناف التقييم الأولي لاحتياجاتهم. وينبغي أيضاً معالجة الحالة الإنسانية على أرض الواقع لمنع التأخيرات والتمييز في إيصال المساعدات وضمان الوصول إلى المستفيدين المقصودين. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في بناء الدولة؛ لذلك فإن إنشاء منبر حالياً في هذا الصدد هو موضع ترحيب. وينبغي لجميع الشركاء أن يدعموا تلك المبادرة وغيرها من المبادرات الرامية إلى إنشاء منبر جامع وتشاركي لجميع الناس في ميانمار. وختمت كلامها قائلة إن إندونيسيا تؤيد مشروع القرار ولا تزال ملتزمة بإبقاء الاهتمام الدولي منصباً على محنة الروهينغيا.

40 - **السيد خاني جوباباد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن استمرار تدهور حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات أمرٌ مقلق للغاية. فقد أسفرت الاعتداءات العشوائية ضد المسلمين عن خسائر كبيرة في الأرواح وأدت إلى تفاقم تاريخ من التمييز. وينبغي أن تنهض ميانمار بمسؤوليتها في القضاء على الأسباب الجذرية للأزمة وضمان العودة الطوعية والمستدامة لجميع لاجئي ونازحي الروهينغيا الآخرين. ولطالما كان التطرف بمثابة أرض خصبة لارتكاب الفظائع. وتؤيد جمهورية إيران الإسلامية جميع الجهود الرامية إلى وقف العنف، وتقديم المساعدات الإنسانية، وعودة جميع المشردين قسراً بصورة آمنة وطوعية وكريمة. وختم كلامه قائلا إن وفد بلده يرغب في التوصل إلى حل دائم للمسألة، وإنه ينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

41 - **السيد سلفيستر** (المملكة المتحدة): قال إن مشروع القرار يسلط الضوء على استمرار تدهور حقوق الإنسان في ميانمار، بما فيها حقوق أقلية الروهينغيا والأقليات الأخرى، في الوقت الذي يغرق فيه البلد أكثر في أزمات سياسية واقتصادية وإنسانية في أعقاب الانقلاب العسكري. وتدين المملكة المتحدة الحملة العسكرية لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التقارير الموثوقة عن التعذيب، وحرق القرى، والغارات الجوية العشوائية، وعمليات القتل الجماعي، واستخدام العنف الجنسي لترويع الفئات السكانية الضعيفة. ولا يزال مئات الآلاف من أبناء الروهينغيا في ولاية راخين، حيث يواجهون تمييزاً منهجياً، ويحرمون من حقوق المواطنة وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وفي حين أن وفد بلده يؤيد مشروع القرار، فإنه كان يفضّل أن يرى إدراج المزيد من الكلام عن دور التدفقات الدولية للأسلحة، التي تيسِّر ارتكاب أفظع انتهاكات حقوق الإنسان. واستطرد قائلا إن بلده اعتمد حظراً شاملا على توريد الأسلحة إلى ميانمار، وحُثت جميع الدول الأعضاء على وقف تدفق الأسلحة إلى النظام العسكري. وختم كلامه قائلا إن المملكة المتحدة تواصل الوقوف إلى جانب شعب ميانمار، وتدعو إلى وضع حد فوري للعنف والعودة إلى مسار الديمقراطية.

42 - **السيد فيبولياي** (نيوزيلندا): قال إن بلده لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في ميانمار، ويدين بشدة كلا من الانقلاب والعنف المستمر ضد المدنيين. وينبغي أن يكون هناك وقف فوري للعنف والعودة إلى الحكم المدني، وينبغي الإفراج عن جميع السجناء. وتعارض نيوزيلندا عقوبة الإعدام وتأسف لإعدام السجناء مؤخراً في ميانمار. ولا تزال تشعر بقلق عميق إزاء محنة أقلية الروهينغيا والأقليات الأخرى، وإزاء تفاقم الحالة الإنسانية لأكثر الفئات ضعفاً من جراء الانقلاب. ويرحب وفد بلده بتدابير المساءلة، إلى جانب العمل الجاري الذي تقوم به آلية التحقيق المستقلة ومحكمة العدل الدولية. ويلزم أن تتخذ ميانمار تدابير لاحقة من أجل حماية حقوق الإنسان لجميع الطوائف وإقامة تعاون كامل مع جميع وكالات الأمم المتحدة المختصة وممثليها ذوي الصلة. وختم كلامه قائلا إن بلده يواصل دعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الصادر عنها، الذي ينبغي أن ينفذه النظام العسكري تنفيذاً كاملا.

43 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/77/L.33/Rev.1.*

44 - **السيد غفور** (سنغافورة): قال إن الحالة في ولاية راخين معقدة، وينبغي لميانمار أن تعمل مع وكالات الأمم المتحدة المختصة من أجل تهيئة الظروف المواتية لإعادة اللاجئين من بنغلاديش إلى

الوطن عودة آمنة وطوعية وكريمة. وأشاد بالجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش من أجل تيسير التوصل إلى تلك النتيجة، وشجع كلا الطرفين على مواصلة الحوار والتعاون. وعلى صعيد العمل الإنساني، ولئن قدمت رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الأعضاء فيها المساعدة الإنسانية للاجئين، هناك حاجة إلى الاستقرار السياسي في ميانمار وفي ولاية راخين. ولا تزال حكومة بلده تشعر بقلق عميق إزاء الحالة المتردية في ذلك البلد، في أعقاب انقلاب شباط/فبراير 2021، وتشعر بخيبة أمل بسبب عدم إحراز تقدم في تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الذي تم الاتفاق عليه مع زعيم السلطات العسكرية. وينبغي أن تعمل تلك السلطات مع الرابطة لتنفيذ توافق الآراء على وجه السرعة. واستعرض قادة الرابطة أيضاً سلسلة من الخطوات الإضافية التي اتفقوا عليها بهدف إرسال إشارة واضحة إلى السلطات العسكرية، وسيواصلون العمل مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل تيسير التوصل إلى حل سلمي. وختم كلامه قائلا إن سنغافورة ترحب بالدور الذي تؤديه الأمم المتحدة والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار في معالجة الحالة الراهنة، وتؤيد الجهود المكثفة التي تبذلها المبعوثة الخاصة من أجل تعزيز الحوار والمصالحة والمساعدة الإنسانية، التي تكمل العمل الذي تقوم به الرابطة من أجل تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط.

45 - **السيد تشيندااوونغسِه** (تايلند): قال إن وفد بلده انضم إلى توافق الآراء في اعتماد مشروع القرار، ويود أن يواصل التركيز على هدفه ونطاقه الأصليين، مع ضمان عملية جامعة بالتشاور المناسب مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولا تزال تايلند تشعر بالقلق إزاء العنف المستمر في ميانمار، الذي أسفر عن وقوع إصابات وأضرار في الممتلكات المدنية، وتدعو جميع الأطراف ذات الصلة في ذلك البلد إلى اتخاذ خطوات ذات مغزى نحو خفض تصعيد العنف ووقفه، والدخول في حوار يهدف إلى إيجاد حل سلمي وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع الناس. ومن الأهمية بمكان تمهيد الطريق لإيجاد حل أكثر استدامة للوضع في ولاية راخين. وينبغي دعم السخاء الذي أبدته بنغلاديش في استضافة أكبر مجموعة من مسلمي الروهينغيا بتقديم مساهمات كافية ومستمرة في الوقت المناسب من المجتمع الدولي. وينبغي أن يكون هناك تعاون أكبر في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة وتهيئة بيئة مواتية لعودة جميع المشردين عودة آمنة وطوعية وكريمة. وتواصل حكومة بلده تنفيذ ثلاثة مشاريع إنمائية في ولاية راخين، استناداً إلى توصيات التقييم الأولي للاحتياجات الذي أجرته الرابطة. وتؤيد بالكامل الجهود المتواصلة التي تبذلها الرابطة للمساعدة في حل الأزمة سلمياً في ميانمار والمساهمة في تحقيق التنمية الجامعة والمستدامة لولاية راخين، بما في ذلك من خلال تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط. وختم كلامه قائلا إن صوت الرابطة يكتسي أهمية بالغة، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار.

46 - **السيد أندرياس لينغاد** (الفلبين): قال إنه لئن كان وفد بلده مسروراً بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، فإنه ينأى بنفسه عن الفقرة 29 من الديباجة والفقرة 2 من النص، وعن فقرات أخرى في مشاريع قرارات أخرى تتضمن إشارات إلى المحكمة الجنائية الدولية، للأسباب التي أعرب عنها وفد بلده سابقاً.

47 - **السيدة موزغوفايا** (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها يشاطر الدول الأعضاء الأخرى مخاوفها في ما يتعلق بحالة طائفة الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار. ومهما كانت مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها حسنة النية، فإنها تقوّض الحوار وتستهدف ممارسة ضغوط سياسية على دول ذات سيادة. فمشروع القرار المتعلق بميانمار لم يقدَّم لأول مرة، وكان المكلف بالولاية الخاصة قد تجاوز عامه الأول في هذا المنصب، ومع ذلك لم يحقق أي منهما أي فائدة قابلة للقياس، ولم يؤد إلا إلى تصعيد المواجهة. وحان الوقت للبحث عن حلول جديدة تكون بناءة ومقبولة في نفس الوقت لجميع الأطراف. وختمت كلامها قائلة إن وفد بلدها يؤيد اعتماد مشروع القرار بدون تصويت، ولكنه يعارض من حيث المبدأ النهج الخاصة ببلدان بعينها، ويود أن ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

48 - **السيد كاشاييف** (الاتحاد الروسي): قال إن حالة طائفة الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار تستحق اهتمام المجتمع الدولي. غير أنه من غير المجدي الانغماس في انتقادات لا أساس لها وأحادية الجانب، وممارسة الضغوط على سلطات ميانمار. ويحتاج البلد إلى أن يقدم له المجتمع الدولي مساعدة حقيقية لمعالجة الأسباب العميقة الجذور لحالته المعقدة، لا سيما وأن الحكومة أكدت من جديد عزمها على حل مشاكل حقوق الإنسان القائمة. ولذلك يؤيد الاتحاد الروسي اتباع نهج غير مسيس في مناقشة الحالة الراهنة في ميانمار وتسوية المسائل بطريقة أكثر دقة.

49 - ومضى يقول إن سنوات عديدة من الخبرة أظهرت أنه من المستحيل حل مشاكل حقوق الإنسان من خلال قرارات خاصة ببلدان بعينها. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وينصب دور المجتمع الدولي على تقديم المساعدة

لها في هذا الصدد. وختم كلامه قائلا إن الوفد الروسي، لهذه الأسباب واستناداً إلى موقفه المبدئي ضد النهج الخاصة ببلدان بعينها، يرغب في أن ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

50 - **السيد حسين** (بنغلاديش): قال إن واحدة من أكبر عمليات النزوح الجماعي في تاريخ العالم بدأت في آب/أغسطس 2017، عندما فر مئات الآلاف من مسلمي الروهينغيا لأول مرة إلى بنغلاديش، بحثاً عن المأوى والحماية. ومنذ ذلك الحين، ارتفع هذا العدد إلى أكثر من 1,2 مليون نسمة، مما أدى إلى تردي مشاكل الاكتظاظ السكاني المحلي واشتداد ضعف مدينة كوكس بازار أمام تغير المناخ والكوارث الطبيعية. فقد أصبح وجود هذا العدد الكبير من المشردين على مدى هذه الفترة الطويلة من الزمن أمراً لا يطاق، وفي حين أن بلده وفر المأوى لمسلمي الروهينغيا الفارين لأسباب إنسانية، فإن النية كانت دائماً معقودة على أن يعودوا إلى ميانمار. وتحقيقاً لهذه الغاية، بذلت بنغلاديش جهوداً دبلوماسية متشعبة ثنائية ومتعددة الأطراف لتحسين الظروف في ميانمار. ومن المؤسف أن الحالة مستمرة في التدهور وأن مسلمي الروهينغيا لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، بل ظلوا بدلا من ذلك عرضة للاضطهاد والتهديدات بالتشريد.

51 - وفي ضوء ما تقدَّم، يرحب وفد بلده باعتماد مشروع القرار، الذي يدل على الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بالتطلعات المشروعة للاجئي الروهينغيا. وترحب بنغلاديش باستمرار تركيز مشروع القرار على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، بما في ذلك في سياق التطورات الراهنة، وتؤيد بقوة ولايات المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وآلية التحقيق المستقلة، ولا تزال ملتزمة بإبداء تعاونها الكامل. وينبغي لبلدان ومنظمات المنطقة أن تضطلع بدور متزايد في حل الأزمة، بمزيد من الاستعجال، بغية منع نشوب أزمة أمنية إقليمية. وختم كلامه قائلا إنه ريثما يعود لاجئو الروهينغيا إلى وطنهم، فإنهم يستحقون التضامن الدولي ويلزم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية تمويلا كافياً.

52 - **السيد عبد العزيز** (ماليزيا): قال إن الحالة في ميانمار تثير قلقاً بالغاً لدى بلده، وإن النزاع الدائر زاد من تفاقم الحالة الأليمة لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات. ويشعر وفد بلده بخيبة أمل لاستمرار عدم إحراز تقدم حقيقي وفي الوقت المناسب وذي مغزى في تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط، ولا سيما من جانب السلطات العسكرية. وتكتسي تطلعات شعب ميانمار ومصالحه أهمية قصوى وينبغي تحقيقها. وعلى الرغم من أن ماليزيا ترحب باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء وتقدر اعتراف المجتمع الدولي بالدور الحاسم الذي تؤديه رابطة أمم جنوب شرق آسيا في معالجة الأزمة الراهنة، فإن ذلك الدور ينبغي أن يستكمل بتدابير ملموسة، لا سيما من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن.

53 - ومضى يقول لئن كان وفد بلده يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها بعض أعضاء مجلس الأمن، الذين يسَّروا مشروع قرار بشأن الحالة في ميانمار وتواصلوا مع الدول الأعضاء في الرابطة للقيام بذلك، فلا يبدو أن الأعضاء الآخرين لسوء الحظ يشاطرون نفس الشعور بالإلحاح في ما يتعلق بحل النزاع. ويشبه الافتقار إلى هذا الطابع الملح غض الطرف عن الفظائع التي ترتكب ضد شعب ميانمار. ومما يبعث على القلق وخيبة الأمل أن بعض أعضاء مجلس الأمن يزعمون أنهم يتكلمون باسم الرابطة، وأنهم تشاوروا مع أعضاء الرابطة، في حين أنهم لم يفعلوا ذلك في الواقع. وحقيقة الأمر أن قادة الرابطة دعوا الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين الآخرين، لدى استعراضهم الأخير لتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط، إلى دعم جهود الرابطة. واستجابة لذلك النداء، ينبغي لمجلس الأمن ألا يلقي بمسؤولياته على الرابطة، بينما يراقب من مقاعد المتفرجين استمرار تطور الحالة وتدهورها.

54 - وأردف قائلا إنه يلزم التركيز بنفس القدر على مسلمي الروهينغيا المشردين وعلى الأسباب الجذرية لمحنتهم، بما أن اللجنة تركز على معالجة الحالة في ميانمار، وذلك من أجل تسهيل عودتهم إلى ولاية راخين عودة آمنة وطوعية في ظل ظروف تحفظ الكرامة. وختم كلامه قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعداته في هذا الصدد، لأن الدعم الدولي المستمر على الجبهتين السياسية والإنسانية سيحدث آثاراً إيجابية مباشرة على لاجئي الروهينغيا.

55 - **السيدة شو** دايزو (الصين): قالت إن وفد بلدها يأمل في أن يعود السلام والاستقرار إلى ميانمار على نحو مستدام. وينبغي للمجتمع الدولي، على أساس احترام سيادة ذلك البلد واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية، أن يساعد جميع الأطراف في الميدان على إجراء الحوار والمصالحة، وفقاً لرغبات الشعب ومصالحه، وإيجاد حل مناسب في ظل الأطر الدستورية والقانونية. ومنذ بداية الأزمة، تحلت الصين بالموضوعية والحياد، وشاركت بنشاط مع جميع الأطراف في البلد من أجل تعزيز محادثات السلام. وتؤيد حكومة بلدها اتباع نهج تقوده رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمعالجة هذه المسألة وهي تعمل مع ميانمار لتنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط بطريقة منظَّمة.

وقد اتخذت إجراءات عملية لدعم شعب ميانمار في إطار تصدّيه لجائحة كوفيد-19، من خلال تزويده بملايين الجرعات من اللقاحات وغيرها من الإمدادات. وأطلق كلا البلدين خط إنتاج مشترك للقاحات كوفيد-19 في ذلك العام، بطاقة سنوية تقدر بنحو 10 ملايين جرعة.

56 - ومضت تقول إن مسألة ولاية راخين، بخلفيتها التاريخية والعرقية والدينية المعقدة، تحتاج إلى حل من خلال التشاور الودي بين ميانمار وبنغلاديش. وقد تابعت الصين دائماً هذه المسألة عن كثب، وبذلت جهوداً كبيرة لتعزيز الحوار بين الطرفين بشأن موضوع الإعادة إلى الوطن. وهي تتطلع إلى استعادة الاستقرار، في أقرب وقت ممكن، وإلى مواصلة الحوار والتشاور بهدف تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق العودة المستدامة إلى الوطن. وختمت كلامها قائلة إن الصين دعت دائماً إلى معالجة الاختلافات في مجال حقوق الإنسان كما ينبغي، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وهي في هذا الصدد تنأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

57 - **السيد تون** (ميانمار): قال إن بلده سينفِّذ أيضاً توصيات مشروع القرار بينما سيواصل تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الموقف السياساتي بشأن مسلمي الروهينغيا الصادر عن حكومة الوحدة الوطنية في حزيران/يونيه 2021. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل أن يبذلوا كل جهد لتوفير المساعدة والتعاون في تنفيذ تلك التوصيات. وستواصل ميانمار التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وآلية التحقيق المستقلة، وغيرهم من الجهات المكلفة بولايات والآليات التابعة للأمم المتحدة. ومن شأن التأييد الواسع النطاق لمشروع القرار أن يترجَم إلى جهود لحماية حقوق الإنسان لجميع الناس في ميانمار، بمن فيهم أقلية الروهينغيا والأقليات الأخرى، وضمان الوصول دون عوائق إلى المساعدة الإنسانية في المجتمعات المتضررة، وضمان عودة المشردين قسراً إلى وطنهم عودة آمنة وطوعية وكريمة.

58 - واستدرك يقول إن هذه الجهود ستذهب سدى إذا لم تعالج الأسباب الجذرية للحالة على النحو الواجب. والسبيل الوحيد لحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الناس في ميانمار، وتخفيف معاناتهم ومنع تكرار الحالة المأساوية، هو المساءلة الفورية للجيش بوصفه المرتكب الرئيسي لجميع الجرائم ضد الإنسانية. ولذلك ينبغي للجمعية العامة أن تكمل مشروع القرار بمشروع قرار متزامن آخر لمعالجة نطاق وخطورة وأثر أعمال المجلس العسكري الحاكم على السكان والمنطقة معالجة كاملة. وينبغي أن يتضمن هذا النص أيضاً مطالب أقوى للمجتمع الدولي لحماية جميع الفئات، والنهوض بالإرادة الديمقراطية للشعب، وتفكيك المجلس العسكري. وينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة من أجل إنهاء الدكتاتورية العسكرية وجميع الفظائع، واستعادة الديمقراطية لشعب ميانمار.

مشروع القرار A/C.3/77/L.34: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

59 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

60 - **السيد أربايتر** (كندا): عرض مشروع القرار، فقال إن النص يقدَّم في مرحلة حاسمة. وعلى الرغم من الإجراءات المؤسفة التي اتخذتها السلطات الإيرانية ضد المحتجين، لا تزال الاحتجاجات السلمية الجماهيرية مستمرة في أسبوعها الثامن، وتطالب النساء والفتيات في إيران بالاحترام الكامل لحقوقهن المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فنداءاتهم من أجل الحرية شرعيةٌ، وتستحق دعم المجتمع الدولي. ويتقدم وفد بلده بالتعازي لأحباء جميع الذين لقوا حتفهم على أيدي السلطات الإيرانية. ويقوض التطبيق العنيف لقانون الحجاب والعفة حقوق الإنسان للنساء والفتيات بشكل أساسي، ويرمز أيضاً إلى ممارسة التمييز ضدهن على نحو مستهدف ومنهجي. ولا يمكن أن يستمر الإفلات من العقاب، وينبغي الإصغاء إلى دعوات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وغيره من الجهات إلى المساءلة، مع إجراء تحقيق فوري وشامل ونزيه ومستقل في الانتهاكات المبلغ عنها. وتشعر كندا بقلق عميق إزاء استخدام السلطات الإيرانية للقوة، بما في ذلك القوة المميتة، ضد الأفراد والمجتمعات، وتؤيد بقوة العمل الحيوي الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان.

61 - وأعرب عن قلق وفد بلده العميق إزاء الزيادة المريعة في تطبيق عقوبة الإعدام، حيث إن هذه العقوبة لا تتفق مع حقوق الإنسان وكرامته، وإزاء فرضها بسبب أفعال مزعومة لا تعتبر من أخطر الجرائم. وتشمل الانتهاكات الأخرى المثيرة للقلق الاضطهاد المنهجي للأقليات العرقية والدينية، والقيود المفروضة على الوصول إلى خدمات شبكة الإنترنت والهاتف المحمول، واللجوء بوجه عام إلى الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. وختم كلامه قائلا إن مشروع القرار يحث إيران على

تنفيذ التوصيات المتعلقة بإجراء تغييرات ضرورية وهادفة، وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تصوّت لصالحه.

62 - **السيد محمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدِّمي مشروع القرار: أندورا، وبالاو، وتوفالو، وجمهورية مولدوفا، وسان مارينو، وغواتيمالا، وكيريباس، وليبريا، واليونان.

63 - **الرئيس:** قال إن جمهورية إيران الإسلامية طلبت إجراء تصويت مسجَّل على مشروع القرار A/C.3/77/L.34.

64 - **السيدة إرشادي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن حكومة بلدها ترفض وتدين بشكل قاطع مشروع القرار برمته. فقد صيغ النص استنادا إلى التقرير المعيب والنتائج الناقصة والسلوك المتحيز للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وأشارت إلى أن مقدمي مشروع القرار، الذين يدعون أنهم يدافعون عن حقوق الإنسان في إيران، لديهم سجل طويل من النفاق الصارخ والمعايير المزدوجة والتلاعب بحقوق الإنسان لتحقيق نواياهم التي تنم عن قصر نظرهم، وليسوا مؤهلين أخلاقيا ليعظوا غيرهم بشأن حقوق الإنسان في إيران. والمقدمون الرئيسيون للنص شركاء في الإجرام اجتمعوا من جديد لإبداء التعاطف مرة أخرى مع الأفراد الذين - انتُهكت حقوقهم على أيدي هؤلاء الشركاء. ومن الواضح أن ادعاءاتهم مجرد نفاق، لأن مقدمي مشروع القرار لم يهتموا قط في الواقع بحقوق الإنسان في إيران. ولا بد من تذكير بعض من يتظاهرون بحماية حقوق الإنسان بجرائمهم، حتى لا ينسوا وجوههم الحقيقية.

65 - وأضافت قائلة إن مشاركة دول أعضاء مثل كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي وألمانيا ليست مستغربة لدى وفد بلدها. فلهذه الدول الأعضاء كلها تاريخ مماثل من الوحشية والقسوة والقتل التعسفي والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وقد تعهدت باستخدام جميع مواردها لتحويل الاحتجاجات السلمية إلى أعمال عنف، تحت ستار حماية حقوق الإنسان. وقد أصيب المجتمع الدولي بصدمة عندما اكتُشف أكثر من 300 1 قبر لا تحمل علامات في كندا، حيث شوهد الاغتصاب والقتل والقتل المنهجي لأطفال الشعوب الأصلية على نطاق واسع. وبعد أن تحولت كندا إلى ملاذ آمن للمجرمين، رفضت باستمرار الوفاء بالتزامها الدولي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتسليم من ارتكبوا جرائم ضد حقوق الإنسان الأساسية للشعب الإيراني دون التعرض للعقاب. وتدعي الولايات المتحدة أنها "أرض الأحرار"، على الرغم من أن الإيرانيين ما زالوا يعانون بشدة نتيجة لعقوباتها القاسية المستمرة منذ عقود، وأنها اعتمدت الممارسة المعتادة المتمثلة في إساءة استغلال مفاهيم قيمة مثل حقوق الإنسان، لتحقيق مآربها السياسية غير المشروعة. ونفذت المملكة المتحدة، التي تسمى نصيرا لحقوق الإنسان، سياسة همجية تسببت في هلاك ملايين الإيرانيين خلال المجاعة الكبرى في عام 1919، وهي الآن تمارس التمييز ضد المهاجرين واللاجئين على أساس عرقهم ولونهم ودينهم حصراً، من خلال خطتها لإرسال المهاجرين غير البيض وغير الأوروبيين إلى رواندا.

66 - وأردفت قائلة إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم يكترثا قط بالشعب الإيراني. ففي عام 1953، أطاحت واشنطن بحكومة إيران المنتخبة شعبياً آنذاك، بالتواطؤ مع لندن. ودبرتا انقلابا لمجرد غضبهما من نجاح نضال الشعب الإيراني من أجل تأميم صناعته النفطية. أما ألمانيا فقامت بتسليح نظام صدام حسين الدكتاتوري وتزويده بأسلحة الدمار الشامل الكيميائية لقتل الناس في إيران، معظمهم من النساء والأطفال. وقد أسفرت جرائم الحرب الألمانية عن خسائر كبيرة في الأرواح، وينبغي لهذا البلد أن يعوض الضحايا وأسرهم عن العواقب المدمرة والطويلة الأمد لأعماله. ولا يمكن لأحد أن ينكر ما يرتكبه نظام الفصل العنصري الإسرائيلي من عنف وجرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني. فهذا النظام يواصل ممارسة سياساته القمعية القائمة على الفصل العنصري وانتهاكه المنهجي لحقوق الإنسان الفلسطيني بقتل المدنيين العزل، بمن فيهم النساء والأطفال، ونهب ممتلكاتهم وتدميرها وتهجيرهم قسرا من ديارهم.

67 - واستطردت قائلة إن تاريخ إيران وثقافتها حافلان بالمفاهيم التي تؤكد على أهمية حقوق الإنسان لجميع الإيرانيين. وقالت إن بلدها ليس جزيرة كانت مضطرة إلى استعمار أمم أخرى من أجل البقاء، كما أنه لم يكتشف بالصدفة من جانب قراصنة وادعوا باطلا ملكيته. فجمهورية إيران الإسلامية تضم واحدة من أقدم الحضارات وأهمها وأطولها عهدا، يعود تاريخها إلى أكثر من 000 7 سنة، ولن يستسلم شعبها، لا سيما نساؤها وفتياتها، للإكراه أو التخويف. فالنساء والفتيات الإيرانيات ذكيات ومتعلمات بصورة جيدة ومتفانيات ومحبات لوطنهن، وهن يدركن حقوقهن كل الإدراك. وهن يعرفن كيف يتفاعلن بشكل سلمي وبناء مع الحكومة من أجل النهوض بمطالبهن، وهن بنات وأزواج وأخوات من ضحوا بأرواحهم دفاعا عن بلدهم ضد من شنوا الحرب التي استغرقت ثماني سنوات على إيران. وعلى هذا الأساس، لا حاجة إلى أن تدافع الدول الغربية عن المرأة الإيرانية وأن تدعي حمايتها.

68 - وقالت إن التعاون الدولي الحقيقي والتقيد الصارم بمبادئ الموضوعية والحياد واللاانتقائية هما أفضل سبيل للمضي قدما في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال. ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة بالجهود الدولية المقبلة في هذا السياق وتواصل تعاونها البناء مع آليات حقوق الإنسان، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن وفد بلدها طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار على أمل أن تختار الوفود الطريق الصحيح وترفض تسييس مسألة حقوق الإنسان.

69 - **السيدة ألان** (أستراليا): أدلت ببيان عام قبل التصويت، فقالت إن وفد بلدها يعرب عن سرور مرة أخرى لمشاركته في تقديم مشروع القرار، الذي يرمي إلى بيان الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في إيران دون تحيز، ولتصويته لصالح مشروع القرار. وأشارت إلى أن جميع العبارات الواردة في النص قائمة على أدلة ومستمدة من تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وتقرير الأمين العام. وأضافت أن أستراليا تشعر بقلق بالغ من تدهور حالة حقوق الإنسان في إيران، وتقف بفخر مع النساء والفتيات الإيرانيات في كفاحهن من أجل المساواة والتمكين، وتدعو السلطات الإيرانية إلى وقف قمعها للمرأة. فالظروف المحيطة بوفاة مهسا أميني تبعث على القلق، وتدين حكومة بلدها استخدام القوة ضد المحتجين في أعقاب هذا الحادث، مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات الأشخاص. وأعربت عن تأييد وفد بلدها الدعوات إلى الإسراع بإجراء تحقيق شامل ومستقل وشفاف في جميع هذه الحالات من أجل محاسبة المسؤولين عنها.

70 - وأعربت عن شعور أستراليا بالقلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأن أحد المحتجين قد حكم عليه بالإعدام، لأنها تعارض عقوبة الإعدام في جميع الظروف، وبحق جميع الناس، وهي فخورة بأن تقدم إلى جانب كوستاريكا مشروع القرار الذي يدعو إلى وقف استخدام عقوبة الإعدام، والذي اعتُمد بعدد قياسي من الأصوات. وعلى إيران أن تعلن وقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام ووقف قمعها الطويل الأمد للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وتمييزها غير المبرر ضد الأقليات العرقية والدينية. وفي حين أشارت بعض الوفود إلى أن مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها تنتهك السيادة، فقد أنشئت الأمم المتحدة، جزئيا، لضمان ألا تتمكن الحكومات من ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الحرب العالمية الثانية مرة أخرى. وتتمتع الدول الأعضاء بالسيادة فعلاً، ولكن ذلك لا يعني أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يدقق في أعمالها في مجال حقوق الإنسان. فالسيادة ليست درعاً ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف ويوحي بأن الوفيات والعنف والتمييز والقمع هي مسائل داخلية. وينبغي للدول الأعضاء أن تصوت لصالح مشروع القرار.

71 - **السيدة رودريغيس أباسكال** (كوبا): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن وفد بلدها لا يؤيد مشاريع القرارات الخاصة ببلدان معينة، التي لا تستهدف إلا البلدان النامية التي تخضع علاوة على ذلك لتدابير قسرية انفرادية. فهذه النصوص تؤدي إلا انعدام الثقة والمواجهة ولا تحسن حالة حقوق الإنسان في الميدان. ومما يبعث على القلق الشديد أن تُخص البلدان النامية بالذكر، في حين تُتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في البلدان المتقدمة النمو أو التي ترتكبها هذه البلدان. وأي ولاية تُفرض على أساس التسييس وازدواج المعايير تبوء بالفشل. واستمرار النظر في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية يستند إلى دوافع سياسية لا إلى القلق الحقيقي أو الاهتمام الفعلي بالتعاون مع هذا البلد. والهدف من التلاعب بقضايا حقوق الإنسان هو النهوض بمصالح سياسية من أجل تشويه سمعة حكومات شرعية، وتقويض نظمها الدستورية، وتبرير الاستراتيجيات الرامية إلى زعزعة استقرارها. وأشارت إلى أن كوبا ستصوت بالتالي ضد مشروع القرار وتدعو إلى إنهاء هذه الممارسة ضد إيران. فالحوار البناء القائم على التعاون وتبادل الممارسات الجيدة هو السبيل الوحيد لمواجهة تحديات حقوق الإنسان، التي توجد في جميع البلدان.

72 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن فنزويلا لا تؤيد مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وتدين إنشاء آليات وولايات واتخاذ قرارات بشأن حالات حقوق الإنسان في بلدان معينة، إذ لا يسهم ذلك في الحوار البناء مع الدول ويتعارض مع الروح التي تأسست بها الأمم المتحدة. وأضاف أن وفد بلده يرفض، من حيث المبدأ، إنشاء أي جهاز ضد بلد معين دون موافقة حكومته، وهو ما يشكل تسييسا وانتقائية في معالجة حقوق الإنسان. فهذه الأجهزة تتقاعس عن إجراء حوار مع جميع الشركاء وتميل إلى الرجوع إلى المصادر المتاحة من أطراف ثالثة ورابعة. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تستغل جهات فاعلة أخرى تقاريرها لأغراض سياسية، وذلك لا يساعد على بناء الثقة اللازمة لتناول المسائل الهامة.

73 - وأردف قائلا إن الممارسة المتمثلة في اعتماد تقارير واتخاذ قرارات ذات دوافع سياسية تستهدف بلدانا معينة تنتهك مبادئ الحياد

والموضوعية والشفافية واللاانتقائية وعدم التسييس وعدم المواجهة والمساواة والاحترام المتبادل، كما تنتهك مبادئ الاستقلال السياسي واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير المصير، وكلها مكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي تعزيز تعددية الأطراف بوضع هذه الممارسات التدخلية جانبا، وتعزيز مجلس حقوق الإنسان، ومواصلة التقدم المحرز منذ إنشائه. والاستعراض الدوري الشامل هو أفضل طريقة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان بالتعاون مع الدول، إضافة إلى تقديم التقارير الدورية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغيرها من الصكوك، على أساس التعاون والحوار مع البلدان المعنية.

74 - **السيد سيلفستر** (المملكة المتحدة): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن حالة حقوق الإنسان في إيران استمرت في التدهور في الأشهر الأخيرة، وإن وفاة مهسا أميني في ظروف مأساوية تذكرة مروعة بالقمع الذي تواجهه المرأة في ذلك البلد. وأضاف أن وفد بلده يعرب عن أسفه للقمع العنيف لحقوق المرأة وإنفاذ قانون الحجاب والعفة الإلزاميين على أيدي ما يسمى بشرطة الأخلاق، ويدين رد السلطات الإيرانية على حركة الاحتجاج، الذي أدى إلى مقتل أكثر من 326 شخصا واعتقال أكثر من 000 14 شخص. ويُعد حكم الإعدام الصادر بحق أحد المحتجين في الأسبوع السابق تدهورا فاجعا في الوضع. ولهذه الأسباب، ترحب المملكة المتحدة بالجهود الرامية إلى عقد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان، على أمل أن يأذن بإجراء تحقيق جدي في انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالاحتجاجات. وللأسف، يظل هذا القمع منهجيا في إيران، حيث أعدم ما لا يقل عن 251 شخصا في النصف الأول من عام 2022 وأعدم حدث جانح في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

75 - وتابع قائلا إن حكومة بلده تؤيد عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، الذي سلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد. وترحب بالجهود الرامية إلى فضح القمع المنهجي للأقليات واستمرار القيود المفروضة على حرية وسائط الإعلام والإنترنت. فقد عانى الشعب الإيراني بما فيه الكفاية وحان الوقت للحفاظ على حرياته الأساسية، بما في ذلك الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير والكلام، سواء على الإنترنت أو خارجه. وعلى القادة الإيرانيين أن يختاروا مسارا آخر وأن يتوقفوا عن إلقاء اللوم على الجهات الفاعلة الخارجية، ولكنهم يواصلون بدلا من ذلك قمع أصوات المجتمع المدني. فمحاولاتهم الرامية إلى منع بعض المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى غرفة الاجتماعات، حسب التقارير، تبعث على القلق الشديد. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تصوت لصالح مشروع القرار المقدم في وقت جد مناسب.

76 - **السيد كيم نام هيوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن وفد بلده يتمسك بموقفه الثابت الذي يعارض تقديم مشاريع قرارات خاصة ببلدان معينة، تعكس الميل إلى التسييس وازدواج المعايير والانتقائية في مجال حقوق الإنسان. فلا علاقة لهذه النصوص بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بل هي تؤدي إلى المواجهة والضغط والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بينما تعوق الحوار والتعاون بشأن مسائل حقوق الإنسان. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفض الجهود المسيسة التي تبذلها بعض البلدان للإطاحة بالحكومات الشرعية من خلال تقديم مشاريع قرارات من هذا القبيل بذريعة حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، قال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

77 - **السيدة كارتي** (الولايات المتحدة الأمريكية): أدلت ببيان عام قبل التصويت، فقالت إن حالة حقوق الإنسان في إيران قد تدهورت تدهورا شديدا منذ آخر مرة اعتمدت فيها اللجنة مشروع القرار السنوي. وأضافت أن جلسة مجلس الأمن التي عقدت مؤخرا بصيغة آريا قد استمعت إلى تقارير عن انتهاكات وتجاوزات الحكومة الإيرانية لحقوق الإنسان، وعن كيفية انتهاك شرطة الأخلاق العنيفة لحقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والفتيات. فقد ردت السلطات الإيرانية على الاحتجاجات السلمية بقتل مئات المحتجين، ومن بينهم أطفال، وتهديد المحتجين والنشطاء المحتجزين بأحكام إعدام. وعلاوة على ذلك، أصدر القضاء الإيراني أول حكم بالإعدام على أحد المحتجين. ولإخفاء هذه الأعمال، فرضت الحكومة الإيرانية قيودا شديدة على الوصول إلى المعلومات وحرية التواصل، وبادرت باحتجاز النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان أو تهديدهم، واستهدفت المحتجين بالمضايقة وسوء المعاملة عبر الإنترنت في محاولة لإسكاتهم وتخويفهم. وبدلا من الاستمرار في رفض دخول المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية إلى البلد، ينبغي للسلطات الإيرانية السماح بزيارة قطرية دون تأخير.

78 - وأردفت قائلة إن مشروع القرار يبعث برسالة تضامن ودعم إلى الشعب الإيراني ويتضمن صياغة تذكر على وجه التحديد مهسا أميني، التي قتلت على أيدي الشرطة الإيرانية. ويردد النداءات العالمية لإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشفافة في انتهاكات حقوق الإنسان

والمساءلة عنها. وستصوت الدورة الاستثنائية المقبلة لمجلس حقوق الإنسان على مشروع قرار لإنشاء آلية لتعزيز المساءلة في إيران، وتعتزم الولايات المتحدة وبلدان أخرى اتخاذ إجراءات لإنهاء عضوية إيران في لجنة وضع المرأة. وينبغي للجنة، التي عليها واجب إدانة أعمال القمع والعنف الوحشية، أن تدعم أقوالها بالأفعال بالتصويت لصالح مشروع القرار.

79 - **السيد زيلينراث** (هولندا): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن وفد بلده لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في إيران ويدين بشدة استخدام العنف لقمع المتظاهرين السلميين، مما يشكل انتهاكا منهجيا لحقوق المواطنين الإيرانيين. ولا بد من إجراء تحقيقات شفافة ونزيهة في لجوء السلطات الإيرانية إلى العنف دون مبرر، مما أدى إلى وفاة مهسا أميني وآخرين كثيرين. وتقف هولندا إلى جانب المرأة الإيرانية، التي حرمت من حقوقها الإنسانية عن طريق التشريعات والسياسات القمعية، وبواسطة العنف. وأضاف أن حكومة بلده قد اتخذت دائما موقفا مبدئيا ضد عقوبة الإعدام وتشعر بانزعاج بالغ إزاء النداءات الأخيرة الداعية إلى استخدامها ضد المحتجين. والتقارير التي تفيد بزيادة حالات الاحتجاز التعسفي وتعذيب المحامين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأجانب ومزدوجي الجنسية تبعث على القلق البالغ، وسيستمر توجيه النداءات إلى إيران من أجل إجراء محاكمات عادلة والإفراج الفوري عن المسجونين بشكل تعسفي. وأعلن أن وفد بلده سيصوت تأييداً لمشروع القرار.

80 - **السيد رشيد** (باكستان): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إنه، في حين ينبغي أن يستند النظر في حالات حقوق الإنسان إلى مبادئ الحياد والشفافية والموضوعية واللاانتقائية وعدم التسييس، لا تزال بلدان مثل إيران تُستهدف بشكل انتقائي لأغراض سياسية واقتصادية واستراتيجية، تحت ستار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى الرغم من فرض تدابير قسرية انفرادية على إيران، يواصل هذا البلد بذل جهود لتعزيز حقوق مواطنيه. وأشار إلى أن الجزاءات المفروضة على إيران لم تُرفع، حتى في أعقاب جائحة كوفيد-19، مما يؤثر على حقوق الإنسان للشعب الإيراني. ويكمن المبدأ الأساسي لهيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها وفقا لالتزاماتها الدولية. وأفضل وسيلة لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان هي تنفيذ آلية الاستعراض الدوري الشامل بصورة فعالة وغير مسيسة وموضوعية ومحايدة وغير تمييزية. ويمكن تحقيق الخطة المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو أفضل من خلال الاتصال في الاتجاهين والموافقة المتبادلة، لا سيما عند التعامل مع الدول الأعضاء ذات السيادة. وختم كلمته قائلا إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار لإن تلك الخطة لا تكسب شيئا من فرض ولايات خاصة ببلدان معينة على البلدان النامية.

81 - **السيد موراليس** (نيكاراغوا): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن وفد بلده يعارض تقديم التقارير ومشاريع القرارات سنويا إلى اللجنة بشأن حالة حقوق الإنسان في بلدان معينة. وأضاف أنه يجب رفض هذه النصوص بسبب انتقائيتها وازدواجية معاييرها وتسييسها وافتقارها إلى الموضوعية، ولأنها لا تحظى بموافقة البلدان المعنية. فالحوار والتعاون هما أفضل الحلول لجميع الحالات، لا سيما خلال فترة التعافي من جائحة كوفيد-19، حيث ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي تضامنه ويسعى إلى تعزيز تعددية الأطراف. وينبغي احترام الشؤون الداخلية للدول وعدم تسييس حالات حقوق الإنسان فيها، ناهيك عن فرض شروط أو ضغوط خارجية، مثل التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية واللاإنسانية، التي لا تيسر التسوية السلمية في أي نزاع. وأضاف أن نيكاراغوا لا تزال ملتزمة بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها ومن حيث المبدأ، لا تزال تعارض بشدة تسييس مسائل حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، قال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

82 - **السيد فيبولياي** (نيوزيلندا): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن وفد بلده لا يزال يشعر بقلق بالغ من استمرار وتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في إيران. وأفاد بأن نيوزيلندا قد أقامت حوارا ثنائيا بشأن حقوق الإنسان مع هذا البلد في عام 2018 وعقدت معه جلسة أولية في عام 2021. وخلال تلك الفترة الزمنية، أيد وفد بلده باستمرار مشروع القرار السنوي بشأن حالة حقوق الإنسان في إيران، دون أن يشارك في تقديمه. غير أن التطورات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالنساء والفتيات، أدت إلى إعادة تقييم هذا النهج وإلى تقرير أن النهج الثنائية بشأن حقوق الإنسان لم تعد مقبولة. وبناء على ذلك، علقت نيوزيلندا هذا الحوار الثنائي إلى أجل غير مسمى وشاركت في تقديم مشروع القرار مرة أخرى. وهي تؤيد التوصيات الواردة في النص والعمل الهام الذي يقوم به المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، الذي ينبغي التعجيل بوصوله إلى البلد. وأضاف أنه لا بد من المساءلة عن القمع المنهجي المستمر للنساء والفتيات، وللمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم،

بمن فيهم المنتمون إلى أقليات عرقية ودينية. وأعرب عن قلقه بوجه خاص إزاء فرض عقوبة الإعدام مؤخرا على أحد المحتجين، حيث إن نيوزيلندا تعارض عقوبة الإعدام في جميع الحالات وفي جميع الظروف، وهي ملتزمة بإلغائها على وجه السرعة، في جميع أنحاء العالم.

83 - **السيدة شو** دايزو (الصين): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن عمل اللجنة ينبغي أن يسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية. وأضافت أن وفد بلدها لا يزال ملتزما بالحوار البناء والتعاون في مجال حقوق الإنسان. وهو يعارض تسييس المسائل ذات الصلة كما يعارض إنشاء آليات خاصة ببلدان معينة دون موافقة البلدان المعنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر إلى حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية نظرة موضوعية ومحايدة، وأن يحترم المسار الذي اختاره شعبها لتعزيز حقوق الإنسان، وأن يولي مزيدا من الاهتمام لمطالب حكومتها وشعبها، وأن يتوقف عن التدخل في شؤونها الداخلية. أما التدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك حقوق الإنسان للسكان الإيرانيين فينبغي رفعها دون تأخير. وأشارت إلى أن مقدمي مشروع القرار عاقدون العزم على التلاعب بحقوق الإنسان لمهاجمة البلدان النامية وتشويه سمعتها والتدخل في شؤونها الداخلية، في وقت تغاضوا فيه عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان، مما يشكل حالة واضحة من الانتقائية والتسييس وازدواجية المعايير بشكل سافر. وقالت إن الصين، نظرا للأسباب السالفة الذكر، ستصوت ضد مشروع القرار.

84 - **السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار ويؤكد أن اعتماد مشاريع قرارات مسيَّسة خاصة ببلدان معنية لا يحقق الأثر المرجو. فهذه الوثائق لا تمتّ بأي صلة إلى حماية حقوق الإنسان، وتُستخدم أساسا لتحقير بلدان معيّنة لأسباب سياسية. ويتضمن مشروع القرار المتعلق بجمهورية إيران الإسلامية افتراءات خادعة ومعلومات مضللة، رغم أن إيران قدمت معلومات وافية، وفقا للإجراء الصحيح، عن التدابير التي تتخذها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

85 - وأضاف قائلا إن مقدمي مشروع القرار، بدلا من وعظ دول ذات سيادة سخفاً وعبثاً والتشهير بها، ينبغي لهم أن ينشغلوا بمعالجة انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. ففي كندا، على سبيل المثال، يستمر توثيق التمييز المنهجي ضد الشعوب الأصلية، بما في ذلك في نظامي العدالة والسجون. وقد عم ازدراء ممثلي الأمم الأولى لدرجة أنهم يمثلون خمسا من كل ست حالات انتحار في السجون الكندية. كما أن عدد الجرائم المرتكبة في كندا ضد النساء والفتيات، بما في ذلك ما يتعلق بتعاطي المخدرات المشروعة دون مراقبة، يرتفع بشكل مذهل. كما أن القبور الجماعية لأطفال شعوب الأمم الأولى الذين "اقتُلعوا" بعنف من مجتمعاتهم المحلية لغرض "التثقيف" القسري تشكل شهادة على الجرائم التي ارتكبها البلد في الماضي القريب جدا. ولم يجر التحقيق بعد في هذه الاكتشافات الشنيعة، بما في ذلك ما وقع نتيجة لفصل الأطفال عن والديهم. واختتم كلمته بالإعراب عن تأييد الاتحاد الروسي النداءات الداعية إلى الاعتراف بهذه الاكتشافات باعتبارها نتيجة لإبادة جماعية منهجية.

86 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن وفد بلده لا يزال يرفض تسييس مسائل حقوق الإنسان واعتماد مشاريع قرارات مسيسة تُستخدم في الواقع ضد بلدان معينة، رغم الادعاء بأنها ترمي إلى الدفاع عن حقوق الإنسان. وهذا النهج هو نهج قائم على المواجهة يستخدم لعزل هذه البلدان، ولا علاقة له باحترام حقوق الإنسان أو ميثاق الأمم المتحدة. فالدبلوماسية والحوار هما أفضل السبل لتسوية المنازعات وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأضاف أن جمهورية إيران الإسلامية كررت في مناسبات لا تعد ولا تحصى تأكيد استعدادها للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أصر مقدمو مشروع القرار على تقديمه، فأرسوا بذلك سابقة خطيرة وشككوا في مصداقية هذه الآليات المعنية بحقوق الإنسان. وليس من المقبول أن تستغل الدول التي تمارس نفوذا ماليا وسياسيا كبيرا هيئات الأمم المتحدة. ولا يذكر مشروع القرار التدابير القسرية الانفرادية التي فرضت على إيران. وقدمته كندا، على الرغم من التقارير العديدة التي تفيد بانتهاكات حقوق الإنسان وحتى الإبادة الجماعية في ذلك البلد. وقال إن وفد بلده، في ضوء الخبر الأخير المتعلق بلاعب الشطرنج الإيراني الشاب الذي فر إلى فرنسا بعد أن مُنع من التنافس مع لاعب إسرائيلي، ليجد نفسه فيما بعد ممنوعا من قبل السلطات الفرنسية من التنافس مع لاعب روسي، سيصوت ضد مشروع القرار.

87 - *بناء على طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/77/L.34.*

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البحرين، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا،

بوتسوانا، بولندا، بيرو، تشيكيا، توفالو، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوزبكستان، إيران (جمهورية – الإسلامية)، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيلاروس، تركمانستان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، سري لانكا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، الفلبين، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا، لبنان، نيكاراغوا، الهند.

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بليز، بنن، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سنغافورة، السنغال، السودان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فيجي، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، كينيا، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا.

88 – *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/77/L.34 بأغلبية 79 صوتا مقابل 28 صوتا، وامتناع 68 عضوا عن التصويت*.*

89 – **السيد سامسون** (فرنسا): قال إن وفد بلده يرحب باعتماد مشروع القرار ويؤيد عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وأضاف أن مشروع القرار، الذي اعتمد بأغلبية كبيرة، يصف من حيث الوقائع أعمال العنف الأخيرة واعتقال المحتجين واحتجازهم تعسفا، مع تسليط الضوء على انتهاك حقوق المرأة وحريتها في التعبير من خلال حجب المواقع الإخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي. ويؤدي هذا القمع الوحشي إلى تفاقم حالة مثيرة للقلق أصلا. وأشار إلى أن النص يوجه الانتباه إلى ارتفاع عدد عمليات الإعدام وأحكام الإعدام، والتدابير القانونية التمييزية التي تنتهك الحقوق الأساسية للنساء والفتيات، والإجراءات الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وصانعي الأفلام وجميع الأشخاص المشاركين في الدفاع عن حرية التعبير. كما يندد النص بتعميم استخدام الاعتقالات التعسفية والتعذيب والمعاملة المهينة وانتزاع الاعترافات. وذكر أن فرنسا تواصل إدانة التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان في إيران وتحث السلطات الإيرانية على الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد، بما في ذلك التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل.

90 – **السيد كليما** (تشيكيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فقال إن وفاة العديد من الشباب والمتظاهرين، بمن فيهم مهسا أميني، تثير قلقا وحزنا عميقين. وأضاف أن تمتع النساء والفتيات بشكل تام بما لهن من حقوق الإنسان هو في صميم العمل الداخلي والخارجي للاتحاد الأوروبي، الذي يتضامن مع جميع الإيرانيين في دعوتهم إلى احترام هذه الحقوق، إلى جانب الحق في حرية التجمع والتعبير. ومما يبعث على القلق أن قوات الأمن والشرطة الإيرانية قد ردت بشكل غير متناسب، على الرغم من النداءات المتكررة لضبط النفس، وأن أرواحاً قد أزهقت. وينبغي احترام حقوق الإنسان في جميع الظروف، ويتعين على إيران أن تسمح بإجراء تحقيق نزيه وشفاف وشامل في استخدام العنف من جانب قواتها الأمنية ردا على الاحتجاجات الأخيرة. وينبغي لإيران أيضا أن تتقيد تقيدا صارما بالمبادئ المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

* أبلغ وفد بنما اللجنة لاحقاً بأنه كان يعتزم التصويت لصالح مشروع القرار.

الذي هي طرف فيه. وإذ يساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء الزيادة الملحوظة في عمليات الإعدام في إيران وإزاء الدعوات الأخيرة التي وجهتها السلطات المحلية للحكم على المحتجين بالإعدام، فإنه يعارض بشدة عقوبة الإعدام في جميع الأوقات وفي جميع الظروف، ويدعو إلى وقف عمليات الإعدام، بما في ذلك إعدام المجرمين الأحداث والمعارضين والمتظاهرين، تمشيا مع سعيه إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ولهذه الأسباب، أيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مشروع القرار.

91 - **السيد غفور** (سنغافورة): قال إن وفد بلده امتنع عن التصويت على مشروع القرار، تمشيا مع موقفه المبدئي المتمثل في الامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات التي تتناول حقوق الإنسان في بلدان محدَّدة في إطار اللجنة الثالثة. وكما سبق شرحه، ينبغي ألا يفسر موقفه على أنه موقف من مضمون مسائل حقوق الإنسان المثارة في مشروع القرار. وأضاف أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

92 - وردا على الملاحظات التي أبدتها ممثلة أستراليا بشأن اعتماد مشروع القرار المتعلق بالوقف الاختياري لعقوبة الإعدام بعدد قياسي من الأصوات في الأسبوع السابق، قال إن اللجنة اعتمدت أيضا، في نفس الدورة، تعديلا بشأن السيادة، بعدد قياسي من الأصوات. وبذلك أكدت اللجنة من جديد الحق السيادي لجميع البلدان في تحديد نظمها القانونية، بما في ذلك العقوبات القانونية، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وليس من المفيد ولا المعين إعادة طرح مسألة الوقف الاختياري وإعادة التنازع بشأنها في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال تنظر فيه اللجنة. ومن المهم أن يقوم عمل هذه الأخيرة على الاحترام المتبادل واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي. ولتعزيز النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد تعزيزا حقيقيا، ينبغي للدول الأعضاء أن تبدي الاحترام لبعضها بعضا، وأن تستمع إلى بعضها بعضا وأن تدخل في حوار بناء.

93 - **السيدة موزغوفايا** (بيلاروس): قالت إن النُهج الخاصة ببلدان محددة دون موافقة أو مشاركة البلدان المستهدفة غير مقبولة. فكل بلد يواجه مسائل حقوق الإنسان بدرجة أو بأخرى، ولكن لا يمكن حل هذه المسائل إلا من خلال حوار منصف وقائم على الاحترام. ويمثل مشروع القرار قيد النظر فرض وجهة نظر واحدة على دولة ذات سيادة، وهو ما يمكن تفسيره على أنه تدخل في شؤونها الداخلية. ولذلك صوَّت وفد بلدها ضد اعتماده.

94 - **السيد زاهنيسن** (ألمانيا): قال إن وفد بلده لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في إيران، حيث كانت الاحتجاجات التي أعقبت وفاة مهسا أميني نتيجة مباشرة لانتهاكات مستمرة وخطيرة من جانب السلطات المحلية لحقوق الإنسان الأساسية للمواطنين، ولا سيما النساء والأقليات. وأعرب عن إدانة ألمانيا بشدة القمع العنيف للاحتجاجات السلمية وعن انزعاجها العميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف وحالات احتجاز تعسفي وعقوبات غير متناسبة بالسجن، بما في ذلك ضد الأطفال والأحداث. وأثنى على شجاعة أولئك الإيرانيين الذين خاطروا بحياتهم للتظاهر ضد الاضطهاد. وذكر مقتل أكثر من 340 شخصا، واعتقال أكثر من 000 15 شخص، وصدور أول حكم مؤكد بالإعدام، مما يحتم على المجتمع الدولي أن يكفل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في إيران ومحاسبة المسؤولين عنها.

95 - وأشار إلى أنه طُلب إلى مجلس حقوق الإنسان عقد دورة استثنائية لمعالجة الحالة، وأن وفد بلده سيقدم في تلك الدورة، بالاشتراك مع وفد أيسلندا، مشروع قرار يركز على الحق في الاحتجاج السلمي، وعلى ضرورة حماية حقوق النساء والفتيات، وعلى إنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق. وينبغي لأعضاء مجلس حقوق الإنسان تأييد مشروع القرار هذا، وينبغي لإيران أن تضع حدا فوريا للعنف الشديد والاحتجاز التعسفي للمتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام، وكثير منهم من النساء. وقال إن ألمانيا تدين القيود المفروضة على الوصول إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات المتنقلة كوسيلة للقمع. وعلى إيران الوفاء بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وضمان حقوق مواطنيها في حرية الإعلام والتعبير.

96 - **السيدة مندوزا إلغويا** (المكسيك): قالت إن مشروع القرار يسعى إلى تقييم التقدم المحرز في إيران وفي الوقت نفسه إظهار التحديات المستمرة أو المتدهورة. فقد أبرز المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية أن النساء الإيرانيات تعرضن لقوانين تمييزية لسنوات عديدة، وأفادت وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة بأن قمع المظاهرات السلمية الأخيرة أسفر عن مئات الوفيات، بما في ذلك 24 امرأة و 41 طفلا. وأضافت أن المكسيك صوتت لصالح النص استنادا إلى مزاياه، وتمشيا مع سياستها الخارجية المؤمنة بالمساواة بين الجنسين، التي تروج لخطة عالمية لحقوق الإنسان لا يتماشى في إطارها العنف الجنساني مع كرامة وقيمة جميع

الأشخاص. كما أنها تدين حالات حقوق الإنسان الأخرى، في المحافل المختصة، دون استعراضات متحيزة، وفي الحالات التي تكون فيها انتهاكات حقوق الإنسان واضحة، وذلك ضمن سعيها إلى الاتساق والحياد في جميع الأوقات.

97 - **السيدة المهيد** (المملكة العربية السعودية): قالت إن وفد بلدها وإن صوت لصالح مشروع القرار، تمشيا مع قناعاته، فإنه يأسف للصياغة المستخدمة في بعض الفقرات. وينبغي ألا يفسر النص على أنه انعكاس لأحكام الشريعة الإسلامية، ولا سيما الفقرتان 15 و 24 من مشروع القرار، حيث إن الانتهاكات المدرجة في إطارهما تتعلق بممارسات النظام الإيراني ولا علاقة لها على الإطلاق بالشريعة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، وخلافا لما اقترحه مشروع القرار، إن الحجاب في حد ذاته لا يمثل مشكلة، لأن ملايين النساء يرتدينه طوعا، بسبب معتقداتهن وقناعاتهن، ولم يتعرضن أبدا للاضطهاد على هذه الأسس. وفيما يتعلق بالفقرة 9، قالت إن وفد بلدها يكرر تأكيد الحق السيادي للدول في تطبيق عقوبة الإعدام، وفقا للصكوك الدولية في هذا الصدد.

98 - **السيدة ديل** (النرويج): قالت إن وفد بلدها صوَّت لصالح مشروع القرار وإنه فخور بتقديمه، إلى جانب مشاريع قرارات أخرى خاصة ببلدان محددة. ولا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في إيران وإزاء الرد العنيف من جانب حكومة ذلك البلد وجهازه الأمني على المظاهرات الأخيرة. وينبغي للسلطات الإيرانية الاستجابة لدعوة الجمعية العامة إلى احترام حقوق المرأة، وحماية المتظاهرين السلميين، وصون الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير وتكوين الجمعيات. وينبغي الإفراج عن جميع الأشخاص الذين اعتقلوا تعسفا، بمن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان. وقالت إن حكومة بلدها تشعر بالقلق إزاء حالة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وإزاء استمرار المقاضاة والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وأعربت عن انزعاج النرويج إزاء التدابير المتخذة لتقييد أو تعطيل وصول الإيرانيين إلى المعلومات ونشرها على الإنترنت، وقدرتهم على التواصل الآمن. فهذه التدابير تمنعهم من التمتع بالحق في التجمع السلمي وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وتحد من قدرة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم على الإبلاغ عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وتوثيقها. وينبغي لحكومة إيران رفع جميع القيود المفروضة على الوصول إلى الإنترنت واستخدامه، بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي. فحقوق الإنسان تقع في صميم أي مجتمع شامل للجميع ومستدام وديمقراطي. وينبغي لحكومة إيران أن تتخذ التدابير اللازمة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

99 - **السيد نزي** (نيجيريا): قال إن حقوق الإنسان هي معايير تعترف بسلامة جميع البشر وتحميها، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الجنسية أو الدين أو أي وضع آخر. والإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. ولذلك تقع على عاتق الدول مسؤولية وواجب حماية حقوق الإنسان لمواطنيها ومحاسبة منتهكي هذه الحقوق. وأضاف أن نيجيريا تدين جميع أشكال الإساءة والقمع والقهر التي تنتهك حقوق الإنسان، وتشعر في هذا الصدد بقلق عميق إزاء الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين. وتدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى ضمان تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى العدالة. غير أن نيجيريا، إذ تعارض ما تتسم به تدابير حقوق الإنسان من انتقائية وانعدام للموضوعية وكيل بمكيالين، ترى أنه ينبغي معالجة مسائل حقوق الإنسان من خلال الحوار البناء والتعاون، على أساس المساواة والاحترام المتبادل. ولهذا السبب، ستمتنع نيجيريا عن التصويت على جميع مشاريع القرارات التي تتناول حقوق الإنسان في بلدان محدَّدة. وأشار إلى أن وفد بلده لم يمتنع عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في إيران لأنه يتغاضى عن انتهاك حقوق الإنسان، ولكن لأنه ينبغي استخدام الحوار البناء والاحترام المتبادل لمعالجة جميع المسائل بطريقة سلمية وفعالة.

مشروع القرار: A/C.3/77/L.35 حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، المحتلتين مؤقتا

100 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

101 - **السيد كيسليتسيا** (أوكرانيا): عرض مشروع القرار، فقال إن وفد بلده قدم مشروع القرار سنويا، منذ عام 2016، وإن النص أصبح معلما بارزا، حيث شُنّ العدوان الروسي على أوكرانيا في القرم في شباط/فبراير 2014، وهو عدوان شمل احتلالا مؤقتا من جانب روسيا ومحاولتها غير القانونية ضم شبه الجزيرة الأوكرانية. وفي السنوات التي تلت ذلك، حولت سلطة الاحتلال الروسية القرم إلى جزيرة قاتمة تعيش

في الخوف والقمع. وتجد أوكرانيا نفسها حاليا في الشهر التاسع من غزو روسي واسع النطاق وتشهد معاناة لا توصف وخسائر ودماراً على نطاق لم تشهده أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ففي اليوم السابق فقط، ضرب الاتحاد الروسي مرة أخرى المباني المدنية والبنى التحتية المدنية الحيوية في عدة مدن أوكرانية، بأكثر من 100 صاروخ. ولا يمكن التسامح مع هذا الإرهاب البشع. وقد ازدادت تدهورا حالة حقوق الإنسان الخطيرة بالفعل في شبه الجزيرة وامتدت أسوأ الانتهاكات والتجاوزات الروسية إلى الأراضي الأوكرانية المحتلة حديثا. واستُخدمت القرم كقاعدة عسكرية ونقطة انطلاق لهجوم روسيا على المناطق الجنوبية الأخرى من أوكرانيا. وأضاف أن عودة العلم الأوكراني إلى شبه الجزيرة تعني حماية حقوق الإنسان والحرية لجميع الناس والمجتمعات في القرم وإتاحة فرصة للتحدث بحرية ونشر الحقيقة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تشارك في توجيه رسالة قوية إلى الدولة المعتدية وأن تصوت لصالح مشروع القرار.

102 - **السيد محمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أندورا، والبرتغال، وسان مارينو، وسويسرا، وفانواتو، وموناكو.

103 - **الرئيس:** قال إن الاتحاد الروسي طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/77/L.35.

104 - **السيد كليما** (تشيكيا): أدلى ببيان عام قبل التصويت وتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أيسلندا وجورجيا وسان مارينو وليختنشتاين، فقال إنه منذ اعتماد مشروع القرار في العام الماضي، شنت روسيا حربا عدوانية واسعة النطاق غير قانونية وغير قائمة على استفزاز سابق وغير مبررة ضد أوكرانيا وعرَّضت السلم والأمن العالميين للخطر. وأشار إلى أن الانتهاكات والتجاوزات العديدة لحقوق الإنسان التي تم توثيقها في القرم تشاهد الآن في أماكن أخرى. فقد أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا أن جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ارتُكبت في أوكرانيا. ولسنوات، تلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معلومات موثوقة بشأن عمليات قتل واحتجاز تعسفي واختفاء قسري وتعذيب وسوء معاملة مزعومة على أيدي أجهزة الأمن والشرطة الروسية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول اللتين تم ضمهما بصورة غير قانونية. ويجب توثيق تلك الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان ومحاكمة مرتكبيها.

105 - وأفاد بأن آليات الرصد الدولية تحتاج إلى إمكانية الوصول إلى مقاصدها دون عوائق، وهو أمر ما زال يُرفض. ولا يؤدي ما تقوم به روسيا من تجنيد وتعبئة في القرم إلا إلى إضافة انتهاكات أخرى إلى القائمة الطويلة من الانتهاكات، ويستهدف تتار القرم بشكل متعمد وغير متناسب في تنفيذ أوامر التعبئة، لإشراكهم قسرا في الحرب العدوانية على أوكرانيا. ولن تقلل تلك الحرب التي تشنها روسيا ومحاولاتها غير القانونية لضم مناطق أوكرانية من التركيز على الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان في القرم، بل ستعزز التصميم على التصدي لها. وينبغي للمؤسسات الدولية لحقوق الإنسان الاستمرار في تقديم معلومات موثوقة حول انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في القرم وأوكرانيا. ولهذه الأسباب، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصالح مشروع القرار وينبغي لجميع الوفود الأخرى أن تفعل ذلك أيضا.

106 - **السيد خاني جوباباد** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن القرارات الخاصة ببلدان محددة تستغل اللجنة لأغراض سياسية، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية. وتقوِّض هذه القرارات أيضاً التعاون، الذي يعد المبدأ العالمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها عالميا. وأضاف أن التوصيات ذات النتائج العكسية الواردة في القرارات الخاصة ببلدان محددة تعوق الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل والتعاون، وهذا هو السبب في استمرار جمهورية إيران الإسلامية في التصويت ضدها. وذكر أن ممارسة اللجنة الضغط السياسي على أطراف النزاع بشأن مسائل تقع خارج نطاق اختصاصها أمر غير مقبول ويضر بحقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلده ضد مشروع القرار.

107 - **السيد كروكر** (المملكة المتحدة): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن روسيا شنت حربا غير قانونية وغير مبررة في وقت سابق من ذلك العام، وجلبت معاناة لا توصف لأهالي أوكرانيا الأبرياء، ومع ذلك فإن هذا الحدث بدأ في عام 2014 بالنسبة لأهالي القرم. ومنذ ذلك الوقت، إنهم يعانون من حملة وحشية ومنهجية من التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، والتعذيب، والقيود غير المبررة على حرية التنقل والتعبير والدين أو المعتقد. ويستهدف العديد من هذه التدابير بشكل غير

متناسب الأقليات الإثنية والدينية، ولا سيما تتار القرم. ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا، ازدادت حالة حقوق الإنسان في القرم تدهورا. ويبرز مشروع القرار حقيقة أن القرم أصبحت قاعدة تشن منها الهجمات على بقية أوكرانيا ومخططا لمزيد من التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان في الأراضي الأوكرانية.

108 - وأعرب عن إدانة المملكة المتحدة تجنيد المدنيين الأوكرانيين وتعبئتهم في القرم في القوات المسلحة الروسية وفرض التشريعات الروسية بالقوة، مما يزيد من تقييد حرية التعبير، بما في ذلك حرية المجاهرة بانتقاد الحرب الوحشية. ومن المؤسف أنه على الرغم من الطلبات المتكررة، ما زالت روسيا تمنع وصول بعثات الرصد الدولية إلى القرم والأجزاء الأخرى من أوكرانيا الخاضعة لسيطرتها المؤقتة. وذكر أنه على الرغم من أن روسيا ستتهم بلا شك وفد بلده بتسييس اللجنة، فإنه يدافع بقوة عن استخدام مشاريع القرارات الخاصة ببلدان محددة، التي تكمل عمل مجلس حقوق الإنسان والمحافل الأخرى في التدقيق في التقيد بالتزامات حقوق الإنسان. والواقع أن اللجنة اعتمدت في وقت سابق من ذلك الشهر مشروع قرار يشير بجزع إلى أن روسيا سعت إلى تبرير عدوانها الإقليمي على أوكرانيا على أساس مزعوم هو القضاء على النازية الجديدة. وبفشلها في تقديم حتى أضعف الحجج ضد الصياغة الواردة في مشروع القرار ذاك، اعترفت روسيا ضمنيا بأنه ليس لديها مبرر لعدوانها على أوكرانيا. ومن شأن اعتماد مشروع القرار الحالي أن يبرز دعم المجتمع الدولي لأوكرانيا في كفاحها ضد ذلك العدوان، والتصميم الدولي على مواصلة الضغط على روسيا لوضع حد لانتهاكاتها المنهجية لحقوق الإنسان في أوكرانيا.

109 - **السيد خانداميشفيلي** (جورجيا): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن وفد بلده يؤيد بقوة مشروع القرار الذي قُدِّم إلى اللجنة في أعقاب العدوان الروسي الواسع النطاق المتعمد وغير القائم على استفزاز سابق وغير المبرر على أوكرانيا واستخدام القرم المحتلة مؤقتا كنقطة انطلاق للهجوم العسكري الروسي على البر الرئيسي لأوكرانيا. وظلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان لسنوات توثق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في القرم المحتلة مؤقتا، وتؤكد استمرار تقاعس السلطات الروسية عن ضمان وحماية مجموعة واسعة من حقوق الإنسان فيها على نحو كاف.

110 - وذكر أن جورجيا لا تزال تشعر بالقلق لاستمرار معاناة السكان المقيمين في القرم من التمييز والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك التعذيب والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة. ويساورها القلق أيضاً إزاء قيام الاتحاد الروسي بالتجنيد والتعبئة غير القانونيين لسكان القرم، بمن فيهم تتار القرم. وإزاء هذه الخلفية، تحتاج الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان إلى الوصول الكامل والفوري ودون عوائق إلى القرم المحتلة مؤقتا وغيرها من أراضي أوكرانيا الخاضعة للسيطرة مؤقتا. وأضاف أن جورجيا ترحب بإنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، وتشدد على أهمية تقريرها اللاحق، وتظل ثابتة في تأييدها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها ومياهها الإقليمية المعترف بها دوليا. وللأسباب السالفة الذكر، سيصوت وفد بلده لصالح مشروع القرار وينبغي لجميع الوفود الأخرى أن تنضم إليه في التمسك بحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

111 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن وفد بلده لا يؤيد مشروع القرار، وبالنظر إلى موقفه المبدئي، فإنه يرفض انتقائية وتسييس مسائل حقوق الإنسان وإنشاء أي جهاز ضد بلد محدَّد دون موافقة الدولة المعنية. وتؤكد فنزويلا تمسكها بالبيان السابق لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي رفض الولايات والآليات المتعلقة بحالات حقوق الإنسان في بلدان محدَّدة، لأنها تؤدي إلى الصدام ولا تسهم في الحوار البناء مع الدول المعنية، خلافا للروح التي أنشئت بها الأمم المتحدة. فالممارسة المتمثلة في اعتماد تقارير وإنشاء آليات ذات دوافع سياسية ومشاريع قرارات خاصة ببلدان محددة ممارسة تنتهك مبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم الصدام والمساواة والاحترام المتبادل، وهي المبادئ التي ينبغي اتباعها في معالجة مسائل حقوق الإنسان. وفي ضوء ما تقدم، ثمة حاجة إلى تعزيز التطورات الإيجابية المنجزة منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، والتي تقوِّض هذه الإجراءات الخاصة مصداقيتها. وينبغي أن تُعالَج حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل ودورات الإبلاغ التي تعقدها دوريا الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات وغير ذلك من الأجهزة، على أساس التعاون والحوار مع البلدان المعنية.

112 - **السيدة أحمدوفا** (أذربيجان): أدلت ببيان عام قبل التصويت، فقالت إن بلدها يدين بشدة التطرف والراديكالية والانفصالية بجميع أشكالها ويعارض رسميا الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة. وأعربت عن تأييد أذربيجان تأييدا تاما سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا،

كما يتضح من تصويتها على قرار الجمعية العامة 262/68 بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وقالت إن وفد بلدها يتمسّك بموقف واضح بشأن هذه المسألة، وهو أن النزاع ينبغي أن يُحل على أساس سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا ووفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي إطار المنظمات الدولية، حافظت أذربيجان وأوكرانيا دائما على الدعم المتبادل لسيادة كل منهما وسلامتها الإقليمية. وينبغي تسوية جميع النزاعات بين الدول الأعضاء من خلال الحوار السياسي، تمشيا مع مبادئ القانون الدولي المذكورة آنفا.

113 - **السيد كيم نام هيوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن وفد بلده يعارض التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين في مجال حقوق الإنسان، ويرفض مشروع القرار المسيس، الذي لا علاقة له بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بل يتسبب فحسب في عدم الثقة والمواجهة بين الدول الأعضاء. ففي إطار الأمم المتحدة، ينبغي أن يجري العمل بشأن حقوق الإنسان بطريقة موضوعية وشفافة وغير انتقائية وغير صدامية وغير مسيسة. وبناء على ذلك، ستصوت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد مشروع القرار.

114 - **السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن مشروع القرار لا يتعلق حقا بحقوق الإنسان، ولكنه آخر محاولة يائسة من جانب أوكرانيا لتغيير مسار الأحداث بأي طريقة ممكنة. فقبل ذلك بعدة سنوات، عندما كانت ترتيبات مينسك لا تزال صالحة وأتيحت لسلطات كييف الفرصة لوقف إبادة المواطنين الذين تعتبرهم غير مخلصين في شرق أوكرانيا، دعا الوفد الروسي جميع الوفود المؤيدة لمشروع القرار إلى الاعتراف بأن تلك الوثيقة هي في الواقع إعلان عن استعداد الدول لترسيخ العلاقات مع روسيا على أساس قواعد القانون الدولي الإنساني لا على أساس الحوار. وفي السنوات الأخيرة، اعتبرت كييف مشروع القرار موافقة على سياستها القائمة على الكراهية تجاه سكانها وتشجيعا لتلك السياسة؛ وعزز مشروع القرار ثقة كييف في إفلاتها من العقاب وفي الرخصة الممنوحة لها لأن تفعل ما تشاء.

115 - وأفاد بأن نظام كييف الحالي مثال واضح على تابع مطيع لهيمنة تعتقد بأن لديها رخصة لفعل أي شيء، سواء تمثَّل ذلك في التعدي على حقوق الإنسان والحريات، أو قتل الأشخاص، أو تغذية تقاليد النازيين الجدد ونظامهم. وعلى الحدود مع روسيا، تم إنشاء كيان معاد "مناهض لروسيا" خاضع بالكامل للسيطرة الخارجية ويقوم بتخزين أحدث الأسلحة. ويشن حوالي 70 بلداً حربا اقتصادية ضد روسيا، بينما تقف في وجه منظمة حلف شمال الأطلسي وجنودها الأوكرانيين. وفي حين أن السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة وحلفاؤها هي سياسة احتواء، فإن الأمر بالنسبة لروسيا مسألة حياة أو موت، وتهديد غير مسبوق لمصالحها وسيادتها ووجودها في حد ذاته. وقد تجاوزت بعض الدول الخط الأحمر. وفي هذا السياق، فإن التصويت لصالح مشروع القرار هو بمثابة تأييد للتصعيد العسكري على حساب حقوق الإنسان.

116 - **السيدة ميلارد** (الولايات المتحدة الأمريكية): أدلت ببيان عام قبل التصويت، فقالت إن الغزو الروسي الشامل قد شكَّل تصعيداً لعدوان روسيا الطويل الأمد على أوكرانيا، في انتهاك آخر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ولميثاق الأمم المتحدة. فمنذ عام 2014، عندما استولت روسيا بشكل غير قانوني على شبه جزيرة القرم، رفضت الولايات المتحدة تلك المحاولة لتغيير حدود أوكرانيا بالقوة، ونددت مرارا وتكرارا بروسيا ووكلائها بسبب انتهاكاتهم والفظائع التي ارتكبوها في القرم وأجزاء أخرى من أوكرانيا. وتستخدم روسيا نفس التكتيكات المستخدمة في القرم لمحاولة الاستيلاء على مناطق إضافية من أوكرانيا وضمها بشكل غير قانوني، بما في ذلك الاستفتاءات الصورية، والروسنة القسرية، وتنصيب سلطات عميلة، وغيرها من الأساليب غير المشروعة لفرض سيطرتها من خلال الإكراه والخوف والقوة.

117 - وذكرت أن اللجنة أُتيحت لها فرصة للتأكيد على أن القرم تنتمي إلى أوكرانيا وأن محاولات ضمها وأجزاء أخرى من أوكرانيا لن يُعترف بها أبدا. وأشارت إلى أن حكومة بلدها لن تظل صامتة بينما تواصل روسيا انتهاكها الصارخ للقانون الدولي. وأضافت أن حالة حقوق الإنسان المتردية في القرم المحتلة مؤقتا ازدادت سوءا منذ بدء العدوان الروسي على أوكرانيا، ومما يثير القلق أن تتار القرم وذوي الأصول الأوكرانية وغيرهم ممن يعارضون الاحتلال الروسي سلميا يتعرضون للقمع. فقد وثقت تقارير موثوقة انتهاكات ارتكبتها القوات الروسية والسلطات العميلة في أجزاء أوكرانيا الخاضعة لسيطرتها المؤقتة، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختطاف والتعذيب والعنف الجنسي والجنساني. وأفادت تقارير موثوقة أيضاً بحالات فصل متعمد لأطفال أوكرانيين عن والديهم وعمليات اختطاف من دور الأيتام. وقيّدت روسيا ممارسة حريات التعبير وتكوين الجمعيات والدين أو المعتقد والتجمع السلمي. ويوجه مشروع القرار

الانتباه إلى الحالة المفزعة في القرم وأجزاء أخرى من أوكرانيا حيث توجد القوات الروسية، ويؤكد أن احترام القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أمر مهم. واختتمت كلامها قائلةً إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تصوت لصالح النص.

118 - *وبناءً على طلب ممثل الاتحاد الروسي، أُجري تصويت مسجّل على مشروع القرار A/C.3/77/L.35.*

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتان، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تشاد، تشيكيا، توفالو، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، الصومال، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، الكويت، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، السودان، الصين، كازاخستان، كوبا، مالي، نيكاراغوا.

الممتنعون:

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سيراليون، صربيا، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فيجي، فييت نام، قيرغيزستان، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، كينيا، ليبيا، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، هندوراس، اليمن.

119 - *واعتُمد القرار A/C.3/77/L.35 بأغلبية 78 صوتا مقابل 14 صوتاً، وامتناع 79 عضواً عن التصويت.*

رُفعت الجلسة الساعة 13:05.